

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة

الدورة السابعة والخمسون



الجلسة العامة ١٥

الأربعاء، ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد يان كافان (الجمهورية التشيكية)

السيد ويكريمسينغ (سري لانكا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أستهل بياني بالتعبير، نيابة عن وفد سري لانكا، عن تهانينا الحارة للسيد يان كافان على انتخابه رئيساً للدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة وعن تأكيداتنا له بتعاوننا الكامل.

نظراً لغياب الرئيس تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد النصر (قطر)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

أود أيضاً أن أعبر عن الامتنان للسيد هان سونغ - سو وزير الخارجية السابق لجمهورية كوريا على الطريقة المثالية التي أدار بها أعمال الدورة السادسة والخمسين. كما نرحب ترحيباً حاراً بسويسرا بوصفها عضواً جديداً في المنظمة، ونتطلع إلى الترحيب أيضاً بتييمور الشرقية.

إن مناقشاتنا ومداولاتنا في هذه الجمعية كثيراً ما تصل إلى آفاق عالية وتشد أهدافاً عظيمة، وهي تتعلق في نهاية المطاف بحياة ورفاه وأمن الشعوب التي يشرفنا تمثيلها. بهذه الأفكار التي تعتمل في ذهني أذكر أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ المريعة التي أودت بحياة عدد كبير من الأمريكيين وأشخاص من جنسيات أخرى من جميع أنحاء

خطاب الأونرابل رانيل ويكريمسينغ، رئيس وزراء جمهورية سري لانكا الاشتراكية الديمقراطية

الرئيس بالنيابة: تستمع الجمعية العامة الآن إلى بيان رئيس وزراء جمهورية سري لانكا الاشتراكية الديمقراطية.

اصطحب السيد رانيل ويكريمسينغ، رئيس وزراء جمهورية سري لانكا الاشتراكية الديمقراطية، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): يسرني عظيم

السرور أن أرحب بدولة الأونرابل رانيل ويكريمسينغ، رئيس وزراء جمهورية سري لانكا الاشتراكية الديمقراطية، وأن أدعوه إلى إلقاء بيانه على الجمعية العامة.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وتستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

في ستاهيب، تايلند، بدأت محادثات السلام مع حركة نمور التاميل، وتضطلع النرويج بدور الميسر في هذه المحادثات. وقامت حكومة سري لانكا من جانبها بوقف تجريم حركة تحرير نمور التاميل تسهيلا للمحادثات وإعطاء السلام فرصة وإعطاء حركة تحرير نمور التاميل فرصة من أجل السلام.

ومن الضروري اتباع نهج مرن في المفاوضات، نهج يجمع بين طيبة القلب ورشاد العقل. من الضروري فهم الطرف الآخر وفهم تطلعاته وشواغله. إن المفاوضات معقدة وستحتاج إلى وقت. وفي المراحل الأولى من محادثاتنا مع حركة تحرير نمور التاميل سنحاول تلبية الاحتياجات العملية المباشرة لشعبنا من أجل تخفيف معاناته. ولسوف يكون التعمير الاقتصادي للمناطق المتأثرة وتنميتها عنصرا حاسما في الإبقاء على زخم المفاوضات السياسية. إن التنمية جزء من عملية التئام الجراح في مجتمع منقسم جريح. ومن الضروري بأسرع ما يمكن حسم المشاكل اليومية الملحة للشعب.

وفي المناقشات الجارية في تايلند هناك في واقع الأمر تأييد قوي للحاجة الملحة لتوفير الموارد، لكفالة عوائد مبكرة لعملية السلام.

إننا ممتنون جدا للنرويج على الدور الذي قامت به في تسهيل تلك العملية، خاصة بشأن مباحثات السلام في الفترة الأخيرة. وأعرب عن شكري الخالص للنرويج على كل ما قامت به من جهود.

وهناك ما يشير فعلا من الآن إلى أن الناس بدأوا، بعد وقف إطلاق النار، في الاستمتاع بما عادوا إلى اكتشافه من حرية. وهم يريدون المزيد. وكشفت الزيارات المتبادلة بين أطفال المدارس وغيرهم من الجماعات من الجنوب ومن الشمال - كشفت للكثيرين أن الطرف الآخر لا يختلف عنهم بكثير على أية الحالات. ومنذ أسبوع، توقفت الحياة بعاصمتنا، كولومبو، إذ وفد الناس من كل فج عميق

العالم. وندرك إدراكا كاملا أنهم لم يكونوا الضحايا الوحيدين للإرهاب.

لقد أكدت تلك الهجمات ما عرفناه نحن في سري لانكا منذ وقت طويل: وهو أن الإرهاب أصبح ظاهرة عالمية. وعلى حد اعتراف الرئيس بوش في يوم ١١ آذار/مارس ٢٠٠٢ "إن الحادي عشر من أيلول/سبتمبر لم يكن بداية الإرهاب العالمي، وإنما بداية الرد العالمي المتضافر".

ولعلنا نحن في سري لانكا نعرف أكثر من غيرنا المآسي التي يتسبب فيها الصراع والإرهاب. فقد ابتلي بلدنا بصراع على مدى ٢٠ عاما تسبب في قتل أكثر من ٦٥ ٠٠٠ شخص. وهناك ٨٠٠ ٠٠٠ شخص مشردون داخليا. والحكايات المأساوية لا تعد ولا تحصى. أطفال لن يروا آباءهم، وأمّهات فقدن فلذات أكبادهن، وأطفال يروحون ضحية الألغام المضادة للأفراد حتى يومنا هذا. لقد تحدثت مع الجنود المعوقين ومع المشردين، الأشخاص الذين ليس لهم مأوى، ومع هؤلاء الذين يعودون إلى شمال شرقي بلادنا لتقع أبصارهم على أراض خربة مزقتها الحرب وعلى حقول كانت يوما ما منتجة وقد أصبحت الآن مزروعة بالألغام الأرضية.

إن انتصار الحكومة التي أمثلها في الانتخابات التي أجريت في شهر كانون الأول/ديسمبر الماضي كان بمثابة ولاية وطنية واضحة لإنهاء الصراع في شمال شرقي البلاد. وما فتئت الحكومة منذ ذلك الوقت تتحرك بسرعة صوب إنجاز تلك المهمة. وقد تم التوقيع على اتفاق لوقف إطلاق النار مع حركة تحرير نمور التاميل في ١١ من شباط/فبراير من هذا العام. ولقد صمد وقف إطلاق النار حتى الآن.

وتدابير بناء الثقة شجعت حرية حركة الناس في جميع أنحاء البلاد، وانعشت النشاط الاقتصادي. وقبل يومين،

وفي الوقت ذاته، لدينا مشكلة أمن عاجلة وملحة. وهنا ندعو الحاجة إلى إزالة مئات الآلاف من الألغام الأرضية من مساحات من الأراضي لجعلها مأمونة وصالحة للزراعة لكي يعود الأشخاص المشردون داخليا إلى منازلهم ومزارعهم. وتعيد سري لانكا النظر في موقفها تجاه اتفاقية أوتوا بشأن الألغام المضادة للأفراد لكي تصبح طرفا فيها كلما ازدادت الثقة بالسلام. ونحن ممتنون للمساعدة التي نتلقاها من الأمم المتحدة، وأعضاء المجتمع الدولي والمنظمات غير الحكومية في برنامجنا لتطهير الألغام.

وحكومي مصممة على أن يستمتع أهل الجمهورية، في الشمال والشرق بنفس مزايا الأمن ونوعية المعيشة والحكم الديمقراطي وحقوق الإنسان التي يتمتع بها الشعب في بقية أجزاء البلاد. وتشغل سري لانكا مرتبة عالية في مقياس التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتعتبر أرقام دخل الفرد والعمر الافتراضي للشخص ومعدلات نمو الأمية من أعلى الأرقام في المنطقة. وسيزداد كل هذا بالسلام، ويرجع الفضل في ذلك إلى كل الذين يسهمون في مستقبل سري لانكا.

وترحب سري لانكا بالدعم الذي قوبلت به عملية السلام من جانب أعضاء المجتمع الدولي والأمم المتحدة. واستجابة لطلب مني للأمين العام للأمم المتحدة، السيد كوفي عنان، زار سري لانكا في نيسان/أبريل، وأيار/مايو من هذا العام فريق من وكالات الأمم المتحدة لتقييم حاجاتها. واستكمل الفريق استعراضا استراتيجيا للحالة الراهنة، الأمر الذي يساعد على ترشيد أعمال وكالات الأمم المتحدة في سري لانكا في المدين المتوسط والبعيد. ونحن نشكر للأمين العام هذه الجهود.

ومن المسائل الحتمية الإسراع بخطى السلام والاعتراف بفضل الشعب في إحلال السلام بصورة مباشرة

ببلادنا، ومن كل دين وجماعة عرقية في المجتمع للمشاركة في الاحتفال بالسلام.

هذه كلها علامات مشجعة. ولكن مع هذه العلامات يتأتى الخطر أيضا. إن حتمية السلام تتزايد. وإذا يطالب الناس بالسلام، لا بد للسياسيين والمفاوضين من كل الجانبين أن يستجيبوا. فالناس وراء السلام. لقد جر الصراع اقتصادنا إلى شفا الإفلاس، وفي العام الماضي سجلنا، للمرة الأولى في تاريخ سري لانكا المستقلة، نموا سلبيا. وينبغي أن توجه الموارد نحو تنمية المناطق التي خربتها الحرب. لذا يجب خلق الفرص. كما يجب استعادة زخم النمو. فالناس يريدون عودة الحياة الطبيعية اليوم لا غدا. والفلاحون ييغون إصلاح قنواتهم للري اليوم إذ لا يمكن لمخاصيلهم أن تنتظر حتى بلوغ تسوية نهائية. وتزداد هذه الحتمية اندفاعا بدرجة أكبر من جانب الشباب وبين قوات سري لانكا المسلحة وبين مجندي "نمور تحرير تاميل إيلا" الذين يخيم الصمت على أسلحتهم. وبدون العون الدولي والمساعدة على توفير الموارد اللازمة لبناء رصيد السلام فإن بريق السلام قد يخفت. وبخلق فرص العمل الجديدة للناس وفرص للنمو، سيرغم السياسيون والمفاوضون على إقرار السلام ودعمه وإدامته.

ومن هذا المنطلق، نستطيع أن نواجه المسائل الدستورية الصعبة. وهي مسائل ستستغرق زمنا طويلا. ونعتقد أن السبيل إلى الأمام هو بإقامة إدارة تمثل كل الاتجاهات بوضوح في إطار سري لانكا متحدة تتمتع فيها كل المجتمعات من تاميل إلى مسلم إلى سنهالي بقوتها محفوظة. وبذا نستطيع أن نسير قدما صوب مبادرة لتمكين السكان المحليين عن طريق الحكم المحلي وإنشاء خمس مناطق اقتصادية إقليمية. وبوساطة مثل هذه المبادرات، ننوي تشجيع السكان المحليين على تحمل المسؤولية عن دفع عجلة النمو الاقتصادي في أقاليمهم. وبمثل هذه التدابير، مضافا إليها تحرير اقتصادنا ورفع القيود عنه، ستتولد الثروة.

بلدان جنوب آسيا تقريبا. وعما قريب سينعقد اجتماع في سري لانكا لصياغة بروتوكول إضافي للاتفاقية الإقليمية لمقاومة الإرهاب لاتحاد جنوب آسيا للتعاون الإقليمي. وسيجعل البروتوكول تلك الاتفاقية أكثر صلة بالحاضر لتمكين الدول الأعضاء من الاضطلاع بالتزاماتها بموجب قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) وبموجب الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب.

لقد ظلت الأمم المتحدة منذ إنشائها مصدرا للخير. وهي المنتدى الذي يوفر الفرصة للتفاعل وإمكانيات المصالحة بين شواغل معقدة ومتنافسة وحتى الشواغل المثيرة للمجابهات. وبفضل مبادرة الأمين العام المسماة بـ "الأثر العالمي"، توفر الأمم المتحدة الفرص للبدء في شراكات إيجابية بين قطاع الأعمال التجارية والقطاع الحكومي وتوجيه تلك الشراكات.

كما نتطلع إلى تنفيذ القرارات التي اتخذها المؤتمر الدولي لتمويل التنمية الذي عقد في مونتيري. ونرحب بحساب "تحدي الألفية" الذي أصدره ذلك المؤتمر لمساعدة البلدان الملتزمة بتطبيق القواعد الديمقراطية والحكم الصالح، واستمالة القطاع الخاص للإسهام في عملية التنمية وإشراك الناس فيها.

ونحن عازمون على جعل سري لانكا بلدا جذابا للاستثمارات، بجهاز حكومي يعمل بكفاءة وقطاع خاص مزدهر. ويرافقني في زيارتي هذه للولايات المتحدة الأمريكية فريق من القطاع الصناعي للتباحث مع رجال الأعمال الأمريكيين. ونحن ممتنون للأمم المتحدة لمساعدة حكومتي على تنظيم منتدى في الولايات المتحدة الأمريكية غدا لتشجيع الاستثمار يشارك فيه أعضاء قطاعنا الخاص الذين سيلتقون مع نظرائهم للتباحث. إن هذه اللقاءات التجارية التي تقرب رجال الأعمال بعضهم من بعض ستلهمنا إلى

وعاجلة. ونحن ممتنون لكل من يساعدنا الآن في "مشروعات الأثر السريع". وسوف يساعد تنفيذ هذه المشروعات، دون إبطاء على تعميق جذور السلام، وإشراك الناس في المناطق المعنية في انتعاشهم الاقتصادي والاجتماعي وتذليل الطريق أمامهم لبلوغ مراحل أعلى للتنمية.

وخلال تاريخ سري لانكا الطويل، وقبل أن تروج هيئتنا المعنية بالسياحة لجمال الجزيرة، كانت هناك أوصاف مشرفة لبلادنا. لقد وصف العرب الأقدمون والأوروبيون من أهل العصور الوسطى بلادنا بأنها جنة. فإن كان بعض أوصاف اللجنة قد ضاع في وطيس صراعنا الأخير، إذا لا بد من استرجاعه بكل تأكيد. واسترجاع سري لانكا هو أكثر من شعار يردد، إذ أنه استراتيجية عملية وممكنة ندعو المجتمع الدولي للمشاركة فيها.

وإذ نسعى للتوصل إلى تسوية لصراعنا عن طريق التفاوض، فإن سري لانكا تؤيد بقوة المفاوضات بشأن تسوية للصراع الإسرائيلي الفلسطيني. وقد دأبنا على تأييد عملية سلام مسؤولة تؤدي إلى قبول دولتين، إسرائيل وفلسطين، تتمتعان بالرخاء في ظروف من السلام والأمن، كجارتين داخل حدود آمنة ومعترف بها. ونحث على استئناف الحوار الجاد بين إسرائيل وفلسطين كمقدمة للمفاوضات المتواصلة بلا انقطاع.

إن الحوار والمفاوضات يغيران اليوم في سري لانكا من مسيرة صراع طويل الأمد. إلا أن الحاجة تدعو إلى انتهاز منحى مختلف بالنسبة للمسؤولين عن اقتراح أحداث ١١ أيلول/سبتمبر. ليس هناك من الأسباب ما يبرر على الإطلاق قتل الأبرياء. ويجب القضاء على الإرهاب العالمي مهما كانت مظاهره وأينما كان مكان حدوثه. ونحن نؤيد اتجاها شموليا بشأن الإرهاب الدولي عن طريق لجنة الجمعية العامة المخصصة للإرهاب. لقد أحدث الإرهاب أثره في كل

أيضا لسلفه السيد هان سوان سو على براعته في تناول شؤوننا. ونود أيضا أن نهنئ الأمين العام، كوفي عنان بالقيادة التي أظهرها خلال السنة الماضية في مجال عريض من المواضيع. وكلماته الافتتاحية، التي أظهرت حدة مداولتنا، تستحق الثناء بالفعل. ونرحب أيضا بعضوين جديدين هذا العام هما سويسرا وعمما قريب تيمور الشرقية. ونتطلع إلى العمل الوثيق معهما.

ونحن ندرك مع الألم أن العام الماضي كان عاما صعبا. فقد شهد يوم ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ عملا همجيا كبيرا من أعمال العنف. ولكنه أيضا وحد الشعوب المحبة للسلام في جميع أرجاء العالم بصورة لم تحدث من قبل. ومع مواصلتنا الكفاح لمنع ظهور هذه الأعمال البشعة مرة أخرى، يجب أن نضطلع بمجدية بمهمة اجتثاث جذور الأسباب التي أدت إلى هذا التصرف. وأي إجراء في ذلك الصدد ينبغي أن يكون على أساس من بناء توافق الآراء على أوسع نطاق دولي ممكن من خلال المشاورات.

وما فتئت بنغلاديش ملتزمة وشريكة فعالة في التحالف ضد الإرهاب وستظل كذلك. وقد أخذنا كل خطوة ممكنة لكي نتبادل المعلومات ونساعد في كبح جماح الإرهاب. وقد سعينا لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١)، الذي ساعدنا نحن في صياغته واعتماده في العام الماضي بوصفنا عضوا في المجلس. وعلى المستوى الإقليمي، نستعرض الآن سبلا وأساليب لزيادة تعزيز رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، والاتفاقية الإقليمية لقمع الإرهاب. إن الإرهاب لا يتصل على الإطلاق بأي عقيدة أو منطقة. إنه ظاهرة عالمية تتطلب التصدي لها بسبل شرعية وعلى أساس من توافق الآراء.

وتتضمن تلك الأساليب الترويج للديمقراطية والقيم الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، والحل

فرص المشروعات الاقتصادية والتنموية المشتركة في سري لانكا إذ يتزايد تقدمنا على جبهة السلام. إن الاستثمار في مشاريع السلام قرار حكيم سياسيا واقتصاديا بالنسبة إلى سري لانكا وبالنسبة إلى شركائها في الخارج، إذ أن النمو في سري لانكا سيفيد الجميع.

يوصل الشعب في كل سري لانكا ببناء السلام الوحيد الحقيقي الذي يمكن أن نأمل فيه. ومن دون أي تفاخر ومن دون رجال سياسة أو وسائل إعلام، يذهب الشعب بهدوء لإتمام أعماله، ويجد الأصدقاء القدامى وينمي علاقات جديدة. وتذوب مشاعر عدم الثقة والشك ببطء بينما يتكلم الناس ويتشاطرون خبراتهم السابقة. والبغضاء التي في بعض القلوب ستأخذ وقتا أطول قليلا لكي تختفي. ولكن حتى ذلك يمكن التغلب عليه بمرور الوقت عن طريق الرغبة العميقة في تدمير الأسلحة وإزالة الألغام والاستماع لأصوات الضحك مرة أخرى.

إن الثقة في الشعوب، سواء كانت لتعزيز السلام أو من أجل متابعة التنمية، هي أفضل سياسة. ونحن مدينون بالفضل للذين نعمل من أجلهم، سواء كانوا عملاء أو زبائن أو أصحاب مصلحة أو ناخبين.

الرئيس بالنيابة: بالنيابة عن الجمعية العامة أود أن أشكر رئيس وزراء سري لانكا على بيانه الذي ألقى به من فوره.

تم اصطحاب الأوزابل رانيل ويكريميسنغ، رئيس وزراء سري لانكا من المنصة.

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد مرشد خان وزير الخارجية في بنغلاديش.

السيد خان (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بتقديم تهنئي الحارة إلى الرئيس على انتخابه. ونحن لدينا كل الثقة في أن رئاسته لأعمالنا ستؤتي ثمارها. والشكر

الثقافية كانت منبع الأفكار التي نشأت في بلادنا مثل عمليات الائتمان الصغير ومشاريع التعليم الخاصة التي مكنتنا من البدء في ثورة هادئة في مجتمعنا أدت إلى عملية تحول كبيرة في المجتمع.

ونتيجة لذلك، استطعنا تحقيق نجاح كبير، قوبل باستحسان على نطاق واسع. وعلى الرغم من كوننا مجتمعاً تقليدياً، استطعنا من خلال البرامج الفعالة لتنظيم النسل أن نخفض معدل نمو السكان بنسبة ٥٠ في المائة خلال العقدين الماضيين. وفي مجال الزراعة، أصبحنا ننتج الآن حبوباً غذائية كافية لإطعام شعبنا بأكمله. وقد استثمرنا الكثير في تنمية الموارد البشرية وخصصنا موارد كبيرة في الميزانية للتعليم الأساسي والثانوي. وأصبح التعليم حتى الصف الثاني عشر متاحاً للفتيات بالجنان، وتعطى لهن جميعاً منحة مالية، وأصبحت المساواة بين الجنسين من الدوافع الأساسية للسياسة العامة. وفي بنغلاديش يحظى تمكين المرأة بأعلى الأولويات. ويتحقق ذلك بصورة أساسية من خلال المبادرات مثل الاعتمادات الخاصة لتعليم الفتيات، وتوظيف النساء في صناعة الملابس والائتمان للمشروعات الصغيرة التي تقوم بها النساء. واتضح التقدير العالمي لهذه المحاولات في انتخاباتنا التي جرت مؤخراً للجنة القضاء على التمييز ضد المرأة.

والتعاون ممتاز بين الحكومة والمجتمع المدني. وتستضيف بنغلاديش بعضاً من أكبر منظمات العالم الفعالة غير الحكومية. ونتولى بأنفسنا زمام عملياتنا الإنمائية. وقد أدى مزيج من السياسات العامة للاقتصاد الكلي والاستخدام الفعال للمساعدة الخارجية إلى تقليل اعتمادنا على المعونة الأجنبية إلى حد كبير. وهناك وثيقة في المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية المعقود في مونتيري بعنوان "تطورات ناجحة: نماذج للقرن الحادي والعشرين" جاء فيها ما يلي:

السلمي للصراعات، وبناء السلام، والتعاون صوب تحقيق التنمية الاقتصادية المنصفة، واجتثاث جذور الفقر، والمساواة بين الجنسين، والتدابير التي تستهدف بناء الثقة، والاحترام المتبادل فيما بين الأعراق والشعوب، والوثام - وليس التصادم - فيما بين الثقافات. وتلك هي الدعامات الأساسية التي يجب أن نبني عليها عالماً يسود فيه الأمل عوضاً عن اليأس. وفي بناء هذه الواجهة، يجب أن يكون مهندسها هو الأمم المتحدة - التي بفضل ميثاقها ومبادئها ومقاصدها - تصبح أعظم مؤسسة أسستها البشرية.

وبنغلاديش تعمل دون كلل من أجل تحقيق تلك الأهداف، على المستويين الوطني والدولي. ومشاكلنا، كما نعرف جميعاً، متعددة ومتنوعة. ومساحة بنغلاديش تساوي تقريباً مساحة ولاية ويسكونسون في الولايات المتحدة، ولدينا شعب تعدادده ١٣٠ مليون نسمة، مما يجعلنا من أكبر الأمم في العالم. وقد تركتنا قرون الاستغلال الاستعماري بنية تحتية غير ملائمة وموارد غير كافية، ووضعت علينا قيوداً في مصيدة الفقر. ونتيجة للكوارث الطبيعية، كان اقتصادنا عبارة عن مغامرات في مهب الريح العاصفة. وبعد استقلالنا بقليل في عام ١٩٧١، كان ينظر إلينا بوصفنا حالة عجز لا يرجى شفاؤها.

ومنذ ذلك الحين، تقدمنا تقدماً كبيراً، فقد كرسنا أنفسنا قلباً وقالبا لتحسين نوعية معيشة شعبنا ولتنميته. واعتمدت سياساتنا العامة على قيم محددة غالية علينا. وقد عملنا بإيمان راسخ لأن الطريق الوحيد إلى التنمية يكون عبر مصفوفة من الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون؛ وأنه يجب أن تكون الهيئات والمؤسسات في المجتمع شاملة وتشاركية وعرضة للمساءلة؛ وأن النمو يجب أن يكون لخير الفقراء والبيئة والمساواة ولخير النساء. ونرى أن التسامح فيما بين الأديان وتقدير الاختلاف في الرأي يجب أن يكون راسخاً في نسيج المجتمع. إن تراثنا الفكري الغني وتقاليدنا

بيد أنني أود الإشارة إلى أن هناك مسائل معينة لا تزال تقلقنا. ففي جنوب آسيا، المنطقة التي ننتمي إليها، تبعث على قلقنا العميق الحالة المشقة القائمة بين البلدين النوويين. وبنغلاديش تحت جميع المعنيين في جنوب آسيا على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس والتماس الحلول للخلافات عن طريق الحوار والمشاركة الهادفة.

وأفغانستان، وقد خرجت من أكثر أحداث تاريخها تدميراً، ينبغي تزويدها بالموارد اللازمة للإصلاح وإعادة التعمير. ويجب على المجتمع الدولي أن يضاعف جهوده لتأمين السلام في جميع ربوع أفغانستان والتعجيل بإعادة تعمير البلد وإعادة بنائه. وما لم نفعل ذلك لا يمكن ضمان أمن واستقرار منطقتنا في الأمد الطويل.

وفي الشرق الأوسط نشعر بالقلق الكبير إزاء استمرار إنكار حق الشعب الفلسطيني في دولة خاصة به وفي الحرية. وينبغي إنهاء احتلال إسرائيل غير الشرعي للأراضي الفلسطينية فوراً ووضع حد لانتهاكها حقوق الإنسان والفظائع التي ترتكبها ضد الشعب الفلسطيني. وينبغي استئناف الجهود الجادة المبذولة سعياً إلى حل شامل للمشكلة - حل يعالج الشواغل المشروعة للشعب الفلسطيني.

ونحن نرحب بالإعلان الصادر من بغداد فيما يتصل بعودة المفتشين عن الأسلحة، وهذا يعتبر خطوة هامة صوب الوفاء بالتزامات بمقتضى قرارات مجلس الأمن.

ويبعث على انزعاجنا الشديد الخراب الذي يحيق بأفريقيا من جراء الصراع العرقي والمرض والجاعة. كما يبعث على قلقنا جميعاً الاضطراب المالي في أمريكا اللاتينية. وإن التعهدات تجاه البلدان الأقل نمواً لم يتم الوفاء بها حتى الآن. ومن الواضح كل الوضوح وجود معونات كبيرة تشوه

”الدرس في بنغلاديش أن المساعدة الإنمائية الرسمية، حينما تطبق مع جهود البلد لمواجهة تحدياتها الإنمائية ذاتها، يمكن أن تؤدي إلى نتائج ممتازة“.

والشيء الذي نحاول الحصول عليه اليوم ليس التعاطف أو الإحسان أو الهبات، ولكن وصول منتجاتنا المصنعة إلى الأسواق بصورة أكبر، وتجارة أكثر عدلاً واستثماراً أكثر. وقد يكون لدينا الكثير الذي لا بد أن ننجزه، ولكننا نعتقد أننا نسير في الطريق الصحيح.

ونحن نحاول على المستوى الدولي، أن نؤكد العلاقات المتبادلة المفيدة والتعاونية مع جميع البلدان. ونحاول، بالتنسيق مع شركائنا في التنمية، أن نحقق الأهداف الإنمائية للألفية. وقد فتحت الجهود الاستثنائية التي تم بذلها، والنجاح الذي تحقّق في مونتيري وجوهانسبرغ وفي الدورة الاستثنائية بشأن الأطفال أبواباً للأمل. ومن الأهمية بمكان لنا جميعاً أن نشرع بجدية في تنفيذ الوعود التي قطعناها وفي تحقيق الأهداف التي تم تحديدها. ونشعر بالسعادة لأن صورتنا لدى العالم الخارجي هي صورة عضو مسؤول ومستقر سياسياً ومعتدل وديمقراطي وبنّاء في المجتمع الدولي. وقد نجحنا في جعل جيراننا ينخرطون بإيجابية في تعزيز التعاون والتفاهم. وكما تذكّر الجمعية فإن رئيس بنغلاديش ضياء الرحمن كان أول من توصل إلى مفهوم رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي. كما أن رئيسة وزراءنا، البيجوم خالدة ضياء، عقدت العهد على نفسها بأن تحقق أهداف وأمان حوار التعاون الآسيوي. وتديلاً على التزامنا بالاستقرار والسلام العالميين، نبذنا طوعاً الخيار النووي وانضمامنا إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ونحن نشارك مشاركة فعالة في عمليات حفظ السلام. ونحن في الوقت الحالي أحد كبار المساهمين بقوات حفظ السلام في الأمم المتحدة.

سبقوني في شكر الرئيس السابق على إسهامه في أعمال الجمعية. وتتعهد سانت لوسيا بتقديم تعاونها الكامل للسيد كافان في رئاسته للجمعية.

مع بداية الدورة السابعة والخمسين، يسرنا أن نرحب بسويسرا وتيمور الشرقية في منظمتهما. ولا يخالفنا شك في أنهما ستثريان مداوالات منظمتهما في سعينا للنهوض برسالتها. وسانت لوسيا، بوصفها عضوا في اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار، يسرها بصفة خاصة أن تحتل تيمور الشرقية أخيرا مكانها في هذه المنظمة بوصفها دولة مستقلة.

وفي عصرنا هذا، عصر التكنولوجيا المتقدمة والمعجزات العلمية وغزو الفضاء، من الصعب علينا أن نصدق استمرار البؤس والمعاناة الإنسانية دون هواده. وفيرس نقص المناعة البشرية/الإيدز يستفحل وينتشر في جميع أنحاء العالم من أفريقيا إلى آسيا ومن آسيا إلى منطقة البحر الكاريبي. ولا تزال أمراض فتاكة معروفة مثل السل والملاريا تفتك بالبشر. ونشهد أعدادا كبيرة من البشر يقضون نحبهم وفي كثير من الأحيان يكون السبب الافتقار إلى الإمكانيات البسيطة لمواجهة هذه الويلات بصورة فعالة.

تعيش نسبة كبيرة من سكان العالم النامي في فقر مدقع وهناك العديرون على شفا المجاعة. ويموت يوميا بسبب الجوع زهاء ٢٤ ٠٠٠ شخص، أغلبهم من العالم النامي. وحاليا يواجه المجاعة زهاء ١٢ مليون نسمة في الجنوب الأفريقي. ومع ذلك هناك وفرة عالمية في الإنتاج الزراعي. وفرة مفرطة في بعض الأماكن وفقر مفرط في أماكن أخرى.

إن أزمة برنامج عمل التنمية هي تعبير واضح عن أزمة الشرعية التي يعاني منها هيكل الإدارة الاقتصادية

التجارة وتغوق التنمية. كما أن القيود الموضوع على حركة عناصر الإنتاج، بما في ذلك العمالة، لا تزال تقف عقبة رئيسية أمام التقدم. وإن تجاهل الجوانب العاطفية والإنسانية إزاء حركة الأفراد عبر الحدود لا تزال تشكل مصدرا كبيرا لشعورنا بالألم. ومن الجدير بالنظر أيضا فكرة إنشاء صندوق عالمي لتخفيف الفقر يمول عن طريق شكل ما من الضرائب الدولية. تلك مسائل لا يمكننا بقدرتنا المحدودة أن نحلها - لكن بإمكانياتنا المتواضعة سنبدل قصارى جهدنا للمساعدة. ويتعين على القادرين على تقديم المساعدة تقديم المزيد.

ومن جانبنا، سنضطلع بدور فعال - كما نفعل في واقع الأمر - في جميع المحافل الدولية. وفي منظمة التجارة العالمية سنواصل العمل مع الآخرين من أجل تنفيذ أهداف التنمية لجولة الدوحة ونزاول تجارة أكثر عدلا. وسنتعاون مع المؤسسات النقدية الدولية وغيرها من الوكالات والصناديق والبرامج سعيا للنهوض برفاه شعوبنا وشعوب العالم الثالث الأخرى. وفي إطار عملنا داخل الأمم المتحدة سنسعى جاهدين بكل السبل الممكنة من أجل تعزيز مؤسساتها ودعم الإصلاحات التي تجعلها أكثر تمثيلا وديمقراطية. هذه تعهدات مكرسة في رؤيا حكومة جمهورية بنغلاديش الشعبية في ظل القيادة الدينامية للبيجوم خالدة ضياء. وهي تعهدات تكمن في صلب تقاليد شعب بنغلاديش.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): والآن أعطي الكلمة لمعالي الأونرابل جولييان روبرت هونتي، وزير الخارجية والتجارة الدولية والطيران المدني في سانت لوسيا.

السيد هونتي (سانت لوسيا) (تكلم بالانكليزية):

أود أن أضم صوت وفدي إلى أصوات من سبقوني في تهنئة السيد يان كافان بمناسبة انتخابه لرئاسة الجمعية العامة ومن

الطريقة الوحيدة التي يمكن بها للبلدان النامية أن تحمي مصالحها داخل النظام التجاري المتعدد الأطراف.

وسانت لوسيا تأسف لأنه يبدو أن العالم النامي قد أخطأ بحق جدول أعماله الخاص للتنمية بتوقيعه على اتفاقيات منظمة التجارة العالمية بدون جعل مبدأ المعاملة الخاصة والتمييزية جزءاً لا يتجزأ من هذه الاتفاقيات. ولا بد من تصحيح هذا السهو في جولة مفاوضات الدوحة. لماذا الصعوبة في فهم أن البلدان النامية لا يمكن إخضاعها لنفس التوقعات والأحكام والقواعد التي تتحكم في التجارة بين الدول المتقدمة النمو، مع العلم بوجود علاقة بالغة الأهمية بين التجارة والتنمية؟ إن إيديولوجية تكافؤ الفرص ما هي إلا خرافة لا واقع لها. وإن المشاركة المتساوية في عالم التجارة تتطلب أن يولي العالم النامي، وخاصة الدول الجزرية الصغيرة منه والضعيفة، مثل سانت لوسيا، اعتباراً وعوناً خاصين. علينا أن نقاوم - وهنا أؤكد كلمة نقاوم - كل المحاولات الهادفة إلى جعل منظمة التجارة الدولية أداة لشن حرب اقتصادية صامتة على البلدان الفقيرة التي لا حول لها ولا قوة، بحماية مصالح الشركات في الوقت الذي تهمش فيه الحكومات والشعوب.

نحن في حاجة إلى خطة مارشال لمواجهة إرهاب الفقر والتناقضات الفاحشة بين العالم النامي والعالم المتقدم النمو في مجالات التجارة والتكنولوجيا وطول العمر المفترض والأمية. إن قمة مونتيري لم تتمخض عن تحالف عالمي للتنمية، ولا عن تفويض ملزم له أهدافه وموارده لتنفيذ أهداف قمة الأمم المتحدة للألفية بصدد خفض الفقر بنسبة النصف، ومواجهة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب، وسد الفجوة الرقمية وتقوية الحكومات. إن رسالة مونتيري هي أن النية السياسية والموارد غير موجودة للتنمية. فمن الـ ٥٥ بليون دولار المطلوبة لتنفيذ الأهداف السنوية للألفية، لم تبلغ التعهدات في مونتيري

العالمية. وسانت لوسيا تدعو مرة أخرى إلى إعادة تشكيل نظام الإدارة الاقتصادية العالمية لكفالة أن تظل موارد الكوكب تراثاً مشتركاً لجميع البشر. والإصلاح الاقتصادي العالمي يجب أن يتمخض عن تقسيم متكافئ للموارد لكفالة الحياة الكريمة للجميع وإعادة توزيع الثروة والسلطة لتصحيح الاختلالات الحالية حتى لا تكون في عالمنا وفرة مفرطة في جانب وفقر مفرط في الجانب الآخر.

ومن العوائق الرئيسية للتنمية الافتقار إلى الشفافية والحاسبة والديمقراطية في عمليات شبكة الإدارة العالمية. وما فتئت سانت لوسيا تتمسك دوماً بالتوجه الديمقراطي في الشؤون الداخلية بوصفه نبراساً للنهوض بالتقدم الاجتماعي والتنمية. وتكرر سانت لوسيا الإعراب عن رأيها بأنه لا يمكن إعمال حق شعوب العالم النامي في تقرير المصير والتنمية الحقيقيين إلا عن طريق المشاركة الديمقراطية والإيمان بأن جميع الناس خلقوا متساوين ويستحقون حقوقاً و فرصاً متساوية. وبدون إعلاء مبادئ الشفافية والحاسبة والديمقراطية لن يكتسب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية وحتى منظومة أممنا المتحدة القدرة على حل مشكلة الفقر في العالم.

ولن يستطع إعلان الدوحة بمفرده أن يحول دون إقصاء الدول من المشاركة في اتخاذ القرارات الاقتصادية والحكم العالمي. إن نأي الحكومات بنفسها عن عملية التنمية يتنافى والمهمة الأصلية لمؤتمر قمة الأرض الذي انعقد في ريو في ١٩٩٢. وسانت لوسيا تناشد الأمم المتحدة بأن ترفع صوتها العالمي، في تناسق مع الحلف المعارض لأي عمل أحادي يؤدي إلى تقرير مصير الموارد الطبيعية للكرة الأرضية ومصير البلائين من البشر الفقراء الذي يعتمدون عليها من أجل البقاء. وسانت لوسيا تطالب بإدخال النظم الديمقراطية والإصلاح إلى منظمة التجارة العالمية لكي تصبح منظمة مساعدة على التنمية المستدامة في كل الدول. وهذه هي

الاقتصادي والاجتماعي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والجمعية العامة يقيم عليها صمت مطبق.

إضف إلى ذلك أن المكاسب التي حققها العالم النامي داخل الأمم المتحدة سرعان ما تلاشت. وألغى منصب المدير العام للتعاون الاقتصادي والتنمية الدوليين. وكان ذاك المنصب أحد النتائج القليلة لتحرك العالم النامي نحو تأمين وجود أقوى له في ميدان التعاون الاقتصادي الدولي. كما تفكك مركز الأمم المتحدة للشركات عبر الوطنية، وهو المركز الذي قام بصورة فعالة باقتفاء أثر أنشطة تلك الشركات في الجنوب وإسهاماتها في التنمية المستدامة. واليوم، أصبحت للسوق حرية تقرير كل شيء مما أدى إلى سيطرة الشركات على الاقتصاد العالمي، وتسييره بطريقة ألحقت ضررا فادحا بالبيئة والفقراء. وليست هناك الآن من آلية عاملة على تأمين مسؤولية الشركات ومحاسبتها.

إن سانت لوسيا تحت الأمم المتحدة على إعادة إنشاء مركز الأمم المتحدة للشركات عبر الوطنية. كما تناشد الأمم المتحدة أن تقاوم أية محاولة لإضعاف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

وبينما تقوض دعائم التنمية داخل منظومة الأمم المتحدة عن طريق إنقاص الميزانية العادية والرئيسية للأمم المتحدة وتجميدها، ازدادت ميزانية حفظ السلم زيادات كبيرة. ولا يزال الإنفاق العسكري، وخاصة من جانب الدول المتقدمة النمو، في التزايد، بينما يعاد توجيه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسات بریتون وودز بعيدا عن التنمية. إن التنمية في حاجة إلى تحالف عالمي، وبخلافه ستكون حروبنا على الإرهاب عقيمة.

وتستنكر سانت لوسيا الإرهاب بكل صوره ومظاهره. إلا أن الأمن من الإرهاب وغيره من الأخطار الأخرى في دولة جزرية صغيرة نامية، ليس مسألة إنفاق

سوى ٥ بلايين دولار تنفق على مدى ثلاث سنوات. زد على هذا أن نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى الدول النامية ظلت تنخفض عن هدف الـ ٠,٧ الذي وضعته الأمم المتحدة إلى أن وصلت حاليا إلى ٠,٢٤ في المائة.

ورغما عن أن خدمة الدين الخارجي تعني تحولا صافيا للموارد من الدول النامية إلى الدول المتقدمة النمو، الأمر الذي يسحب قدرا كبيرا من رؤوس الأموال المرصودة للتنمية، فإن قمة مونتريري لم تنص على الالتزام بإلغاء الديون التي تتقل كاهل الدول النامية. بل ولم تبذل أية محاولات لوضع حد للتهميش الخطير للدول الجزرية الصغيرة النامية أو لمنحها قروضا بشروط تساهلية من المؤسسات الدولية المالية من أجل تنميتها.

ومن المؤلم أن جوهانسبرغ سارت على نفس المنوال. فقد انعقد المؤتمر لبلوغ صفقة عالمية بشأن التنمية المستدامة، ولكن المؤتمر فشل في إطلاق عملية محورها الناس لتحويل الأزمة الاقتصادية العالمية إلى تنمية يستفيد منها الجميع. ولم تنشأ آليات لعزل القرارات التي اتخذت بعيدا عن خطر تقويضها في غمرة نظام الحكم الاقتصادي العالمي الحالي. وإن فشل قمة جوهانسبرغ في وضع برنامج دولي للناس ذي أهداف وموارد والتزامات واضحة لتنفيذ أهداف التنمية، ستعجز عنه آثار يتردد صداها في كل أرجاء العالم النامي.

ويبدو أن الأمم المتحدة قد شاركت في التآمر على حياتها هي، بسماحها لمبدأي العالمية والسعي وراء العدالة والمساواة بأن يصبحا عديمي الفائدة. كانت هذه المؤسسة في يوم من الأيام بطلة تعتر بدورها في إعادة توزيع القوة الاقتصادية العالمية وإنشاء نظام اقتصادي دولي جديد. أما اليوم فإن المؤسسات الرئيسية للأمم المتحدة - كالمجلس

لا شك فيه أنه سيوظف خبرته الحياتية والمهنية المستفيضة لمصلحة دورة الجمعية العامة هذه، بحيث تعطي زخما منعشا للجهود التي تبذلها منظماتنا العالمية.

تيمور الشرقية وسويسرا عضوان جديدان هذه السنة. ويرحب المجتمع الدولي بهما بكل سرور. وإننا نهنئ حكومتنا وشعبنا هاتين الدولتين الودودتين.

المسائل التي يجب على الأمم المتحدة أن تعالجها تصبح كل سنة أكثر تحديا. وقد أصبحت الحاجة إلى منظمة عالمية أكثر إلحاحية، لا سيما على مر العقد السابق. وهذا أمر واضح. فالحرب الباردة انتهت ودخلت البشرية مرحلة جديدة من التنمية.

وإن مواجهة المسائل والتحديات العالمية، من خلال الجهود المشتركة، أصبحت بعدا أساسيا في المرحلة الجديدة تلك. وتتمثل ميزة أخرى لها في الطبيعة البناءة لهذه الجهود. أما البعد الثالث فقوامه التفاهم المشترك بأن كل تلك الجهود، باقترانها بديمقراطية المجتمعات الداخلية والعلاقات الدولية، ينبغي أن تحقق معايير معيشية محسنة للدول الأعضاء. وتستطيع الأمم المتحدة، ويجب عليها، أن تؤدي دورا بارزا في تنسيق الجهود الوطنية والإقليمية والدولية في عصر العولمة.

لقد انضمت طاجيكستان إلى العضوية قبل ١٠ أعوام من تاريخها الحديث. ومع قيام دولة الطاجيك، اكتسح البلاد صراع أحوي. ولكن، في السنوات الخمس الماضية ساد السلم والاستقرار طاجيكستان. وإن احترام تاريخ طاجيكستان وتقاليدها، وحقوق الإنسان، وإشاعة جو من الانفتاح على مختلف الآراء ووجهات النظر والتركيز على الانشغالات الرئيسية للدولة، أمور تشكل كلها عناصر أساسية لعملية السلام في طاجيكستان التي يمكن تطبيق

عسكري فحسب، بل انشغالا متعدد الأوجه يشتمل على الاتجار غير المشروع بالمخدرات، والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة، والجريمة عبر الوطنية، والبطالة، والفقر، وضعف التنمية. لذا يجب على الأمم المتحدة، إذ تحافظ على تفويضها في مجال حفظ السلم، ألا تتخلى عن التفويضات الأخرى بموجب الميثاق، ألا وهي التنمية الاقتصادية والاجتماعية لكل الشعوب، إن كانت تريد الاحتفاظ بأهميتها ومصداقيتها. إن هذه المؤسسة في حاجة إلى استعادة توازنها والإصغاء إلى الأصوات المتخافتة للبشرية التي تطالب بصوت عالمي واحد بإعلان السلام العالمي والعدالة والرخاء والمساواة للجميع.

وسأقصر بواجبي إن لم أكرر في هذا المقام مطالبة سانت لوسيا بإلغاء الحصار الاقتصادي على كوبا وبترك ذاك البلد يمارس حقه في إنماء شعبه وفي الاضطلاع بدوره المشروع في نصف الكرة الغربي الذي ننتمي إليه.

في الختام، أود أن أقول بمنتهى الصراحة إن سانت لوسيا، كدولة جزرية صغيرة نامية ضعيفة هي من بين الدول التي تتطلب دعم منظومة الأمم المتحدة وحمايتها والأمان الناجم عن نظام قوي ديمقراطي عادل متعدد الأطراف قبل كل شيء آخر. ونحن ممتنون للدعم الذي نتلقاه من هذه المؤسسة ومن البلدان الصديقة في سعينا إلى تعزيز التنمية في بلدنا. كما نعيد تأكيد التزامنا بالعمل مع كل الدول الأعضاء لتأمين السلام والأمن والتنمية لكل الشعوب.

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة لمعالي السيد تالباك نزاروف، وزير الشؤون الخارجية في جمهورية طاجيكستان.

السيد نزاروف (طاجيكستان) (تكلم بالروسية): يسرني بالغ السرور أن أشارك في الإعراب عن التهاني القلبية للسيد يان كافان بمناسبة انتخابه رئيسا للدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة، المنصب الرفيع المستوى. ومما

نتيجة المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية في مونتيري كانت إيجابية، وإننا نتطلع إلى تنفيذ القرارات الصادرة عنه.

إن مسائل البيئة ومساائل التنمية المستدامة تحتل مكانة عالية بين بنود جدول أعمال الأمم المتحدة، وبدأت تصبح، على نحو ملائم، عنصرا كبيرا للدبلوماسية المتعددة الأطراف. وقد كان مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، الذي انعقد مؤخرا في جوهانسبرغ، أحد الأحداث المهمة في ذلك المجال. ففي مؤتمر القمة حلل صانعو السياسة الرفيعو المستوى، التقدم الحاصل في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ على مر السنوات العشر الماضية. وإن مفهوم التنمية المستدامة الذي انبثق عن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، في ريو دي جانيرو عام ١٩٩٢، جرى توسيع نطاقه واكتسب مضمونا جديدا ذا مغزى. ويواجه المجتمع الدولي مهمة التصدي للتحديات التي حددها منتدى جوهانسبرغ. وإنجاز تلك المهمة يمكن أن يمنحنا الأمل بحل مشاكل من قبيل استئصال الفقر وحماية البيئة وضمان العدالة الاجتماعية بطريقة شاملة.

وإننا ننوي أن نساهم مساهمة حيوية في تنفيذ قرارات القمة العالمية. ونأمل أن يتناسب التعاون الدولي في هذا المجال بشكل تام، مع الظروف الخاصة والقدرات الاقتصادية للبلدان من مختلف المجموعات، لا سيما البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

في غضون السنوات الأخيرة شهدنا عملية دينامية على صلة باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية للتنوع البيولوجي واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. وإن عدد الدول الأعضاء التي صادقت على بروتوكول كيوتو وبروتوكول قرطاجنة حول السلامة البيولوجية يتزايد. وإن التفاعل بين البلدان في مواجهة مسائل التصحر وتدهور التربة يكتسب زخما.

دروسها في حل الصراعات القائمة في نقاط ساخنة أخرى في العالم.

وطاجيكستان التي كافحت في سبيل تحقيق ديمقراطيتها، تبني اليوم مجتمعا علمانيا، على أساس متين لضمان تنميتها وتطلع إلى المستقبل بتفاؤل. وتلك النظرة المتفائلة تحدت بفضل سياسة الرئيس إمام علي رحمنوف المنطقية المتأنية المدروسة، المرتكزة على إقامة علاقات طيبة مع جيران طاجيكستان، وبفضل مساعدة ودعم المجتمع الدولي لها.

ويكنُّ شعب طاجيكستان للأمم المتحدة تقديرا خاصا، لأنها أظهرت، في ظروف محنة الصعبة، قدراتها في الميدان الإنساني وميدان صنع السلام بفعالية قصوى. والأمم المتحدة إذ تعمل في طاجيكستان بتعاون وثيق مع الحكومة الطاجيكية، برهنت على قدرتها على تعزيز السلم والاستقرار. وإننا راضون عن أداء مكتب الأمم المتحدة لبناء السلام في طاجيكستان ونؤمن بأن الخبرة التي اكتسبها في طاجيكستان يمكن تسخيرها لمصلحة دول أخرى.

وتبقى مسائل إعادة تأهيل الاقتصاد واستئصال الفقر ورفع مستوى المعيشة وإيجاد فرص العمل، مسائل أكثر إلحاحية في بلدنا. فطاجيكستان دولة تعتمد فيها التنمية الاجتماعية والاقتصادية، إلى حد كبير، على خطوة شاملة ومشاركة يتخذها المجتمع الدولي في سبيل مكافحة الفقر وتمويل التنمية وضمان نظام تجاري دولي عادل، والقضاء على التهديدات الإيكولوجية وحل المشاكل الديمغرافية. وفي ذلك السياق، نؤثر بثبات مواصلة تعزيز دور الأمم المتحدة بوصفها المنتدى الدولي الأساسي لإحراز التقدم على صعيد هذه الخطوة المشتركة.

وعلى مدى الأشهر القليلة الماضية حققت الدول الأعضاء بعض التقدم في تلك المنطقة. وبشكل عام، نرى أن

تستفيد فيها البلدان الغنية من العولة ويزداد غناها في حين يزداد فقر البلدان الفقيرة، تزداد التوترات أيضا وتفضي إلى التطرف السياسي بما في ذلك أشد الأشكال تطرفا - وهو الإرهاب. ومكافحة تهديد الإرهاب عملية طويلة الأمد. فالإرهاب ظاهرة غريبة على حضارة الإنسان ذات أبعاد متعددة وجذور عميقة. وبالإضافة إلى توحيد إرادة كل المشاركين في التحالف المضاد للإرهابيين المنشأ عقب أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ من أجل استخدام الموارد العسكرية وتعزيز الإطار القانوني الدولي، ينبغي لهذا التحالف أن يوجه جهوده صوب القضاء على الأسباب الأولية للإرهاب، التي يمكن اقتفاء أثرها وإرجاعها إلى الصراعات التي لم تفض إلى التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية الصارخة.

وطاجيكستان تشارك بفعالية في الجهد المشترك الرامي إلى تأمين إطار قانوني دولي موحد لمكافحة الإرهاب. وقد أصبح بلد مشاركا في معظم الاتفاقيات العالمية لمكافحة الإرهاب. ونحن نؤيد تماما أنشطة مجلس الأمن في هذا السبيل. ونقدر تقديرا عاليا دور لجنة مكافحة الإرهاب التي أنشئت عملا بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بقيادة السير جيرمي غرينستوك؛ فهذه اللجنة تؤدي دورا محوريا في الجهد الذي لم يسبق له مثيل المبذول لوضع نظام عالمي لمكافحة الإرهاب الدولي. وعملا بالسلطة الممنوحة لمجلس الأمن بموجب ميثاق الأمم المتحدة فإن المجلس سيواصل أداء دور نشط في منع تهديدات الإرهاب للسلم والأمن الدوليين.

ومن الضروري الاستمرار في استخدام كل أنواع التدابير السياسية والاقتصادية والمالية والإنسانية من أجل استنباط نهج شامل للقضاء على الإرهاب الدولي. ومن المهم تعزيز وضع مبادئ أساسية لمكافحة الإرهاب، على الصعيد الدولي. ونحن نتظر في هذا الصدد أن تعتمد الجمعية العامة قريبا اتفاقية شاملة لمكافحة الإرهاب الدولي، وأن تكمل

وقد كانت طاجيكستان مشاركا فعالا في تلك العمليات المهمة. ونحن نرى أنه لا بد من مواصلة التنسيق بشكل مستقيم في سبيل تنفيذ الاتفاقيتين وتجنب الازدواجية وضمان توزيع الموارد الدولية المحدودة على نحو فعال.

ومن بين الأصول الأكثر قيمة على أرضنا نجد الموارد المائية. فهي أساس التوازن الإيكولوجي والازدهار الاقتصادي. وهي عنصر لا غنى عنه لإنتاج الأغذية وتحسين الرفاه والنمو الاقتصادي. ولكن بعض مناطق العالم ما زالت حتى يومنا هذا، تفتقر إلى المياه العذبة. وعلى حد قول الأمين العام، إذا استمرت الممارسات الحالية لاستعمال المياه فسيعيش ثلثا سكان العالم بحلول العام ٢٠٢٥ في بلدان تشهد ما نسميه شحة المياه.

وإن إلحاحية المشكلة تشجع طاجيكستان على طرح مبادرة إعلان عام ٢٠٠٣ السنة الدولية للمياه العذبة. وإننا نؤمن بأن التحضير لتلك السنة وللأحداث المتنوعة المخطط لها في إطارها، وتحديدًا، المنتدى العالمي الثالث للمياه المزمع عقده في اليابان في آذار/مارس ٢٠٠٣، سيمنح الدول الأعضاء فرصة جيدة لتبادل خبراتها المكتسبة، لتحقيق النجاح في إدارة موارد المياه والتفتيش عن مصادر التمويل والموارد المطلوبة.

وكنا نتوقع عند تقديم مبادرة السنة الدولية للمياه العذبة أن ينصب التركيز الرئيسي للقاءات المقرر عقدها في عام ٢٠٠٣ على حصول الجميع على المياه العذبة وإزالة إمكانية نشوب الصراعات المتصلة بنقص المياه. فمن شأن ذلك أن يساهم بشكل محدد وموضوعي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

من المستحيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة ما دام العنصر الاقتصادي في العولة لا يحظى بالاهتمام الواجب وما دام التمييز في العلاقات الاقتصادية باقيا. ففي البيئة التي

ظروف صعبة إحياء أفغانستان مستقلة وسلمية. أما مشكلة توفير الأمن الملحة فلم تحسم بعد. كما أن الحالة الإنسانية تظل مزعجة. غير أن ما أنجزته حكومة حميد كرزاي إنجاز مشير للغاية.

ومن المهم أن تواصل الأمم المتحدة تنسيق جهود المجتمع الدولي المشتركة في سبيل تعزيز القدرة على استعادة أفغانستان بعد الحرب وتأهيلها وإكمال القضاء على قواعد الإرهاب الدولي في أراضيها والقضاء على التطرف الديني وتهديد المخدرات. وفي هذا السياق تواجه بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان تحديات خطيرة. ونحن نرى ضرورة الاستمرار في زيادة المساعدة الاقتصادية والإنسانية لأفغانستان وعدم توقف ما أنجز حتى الآن.

ولسوف تواصل حكومة طاجيكستان إسهامها في إحياء أفغانستان عن طريق توطيد علاقاتها مع الشعب الأفغاني الصديق على أساس من الصداقة والاحترام المتبادل والتعاون المتعدد الوجوه لصالح بلدينا والأمن الإقليمي.

وفيما يتعلق بإصلاح الأمم المتحدة والقضايا الإقليمية من المهم إدراك أنه لا التحديات العالمية ولا أهم القضايا الإقليمية الملحة، يمكن مواجهتها بنجاح إلا إذا تعززت منظومة الأمم المتحدة بأسرها وقوي دورها الأساسي في الشؤون الدولية. ولتحقيق هذا عمليا يتعين على المرء أن يؤيد الأمين العام في جهوده الرامية إلى إصلاح نظام العمل الداخلي في الأمم المتحدة وتعيين موظفين ذوي مهارات مهنية عالية. وينبغي أن تساعد الدول الأعضاء الأمين العام في جهوده لتوسيع قدرة الأمانة العامة على تنفيذ عمليات حفظ السلام ومنع الصراعات وفضها، والإسهام في بناء السلام بعد انتهاء الصراعات. كذلك يعني الإصلاح بذل مزيد من الجهد في سبيل إسباغ الديمقراطية على منظومة الأمم المتحدة برمتها بحيث يمكن توحيد قدرات البلدان

التفاوض على اتفاقية دولية شاملة لمكافحة أعمال الإرهاب النووي وأن تعتمدها.

ونرى أن الوقت قد حان لعقد دورة استثنائية للجمعية العامة في عام ٢٠٠٣ لمناقشة كل جوانب مكافحة الإرهاب واعتماد قرارات موحدة. ونستطيع في الوقت نفسه أن نناقش ما أحرز من تقدم في خمس سنوات بشأن تنفيذ قرارات الدورة الاستثنائية العشرين المكرسة لمكافحة إنتاج المخدرات وبيعها والاتجار بها، بصورة غير مشروعة. وبالنظر إلى الزيادة المطردة في تهديدات المخدرات فإننا نعتبر إقامة تحالف من الدول لمكافحة المخدرات قضية ذات أهمية حاسمة. والحرب ضد الإرهاب الدولي السري لن تجدي إلا إذا أحرز المجتمع الدولي تقدما كبيرا في كفاحه ضد كارتلات المخدرات وبارونات المخدرات.

ولا يمكن وضع نظام عالمي في المستقبل لمواجهة تهديدات الإرهاب والمخدرات دون دعم من الميائل الإقليمية ودون الإقليمية والمؤسسات الناشطة في هذا المجال وغيره من مجالات التعاون الدولي.

ولن تعكس الزيادة في عدد المنظمات الإقليمية وتعزيزاتها لآلياتها ضرورة موضوعية لسد الثغرات في ترابط الدول المتجاورة فحسب بل وستلبي الحاجة الملحة إلى فتح قنوات إضافية تفضي إلى حوار وتبادل آراء حول أكثر القضايا أهمية. وقد أثبتت العمليات الواسعة النطاق لتحرير شعب أفغانستان من نظام طالبان القمعي، والتدابير الرامية إلى استعادة السلام والاستقرار إلى أفغانستان التي مزقتها الحروب، ما يمكن إنجازه حين توحد الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية جهودها.

واليوم تواصل جارتنا الصديقة، أفغانستان السير في عملية معقدة للتوصل إلى وفاق وطني وإقامة مؤسسات حكومية مستقرة ونظام سياسي مستقر. ويجري الآن في ظل

التي أولوها لبلدي تشاد. وأؤكد للأعضاء أننا سنبدل قصارى جهدنا لنكون جديرين بهذه الثقة.

وأتوجه أيضا بالشكر والتهنئة إلى سلف السيد كافان وفريقه على العمل الذي أنجزوه أثناء الدورة السادسة والخمسين.

وأود أيضا أن أشيد على وجه الخصوص بالأمين العام السيد كوفي عنان، وهي إشادة يستحقها بجدارة، وينبغي الترحيب والاعتراف بالتزامه وجهوده التي لا تكل لتحقيق سلام وتنمية مستدامين في العالم.

أخيرا، أعرب عن أخلص وأحر تمانينا للاتحاد السويسري بانضمامه إلى عضوية المنظمة. وترحب تشاد، التي تتمتع بعلاقات صداقة وتعاون وثيقة مع هذا البلد، بقراره الانضمام إلى أسرة الأمم المتحدة العظيمة. وسويسرا، بوصفها بلدا كرس نفسه للقيم الديمقراطية والسلمية، سيسهم دون شك في إثراء مناقشاتنا بشأن جميع المواضيع.

تتعقد هذه الجلسة بعد عام من الهجمات الرهيبة التي ارتكبت ضد الولايات المتحدة الأمريكية في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، التي ألبست الأسر الأمريكية وأسردول أخرى ثوب الحداد. ومرة أخرى، تنضم حكومة وشعب تشاد إلى سائر أعضاء المجتمع الدولي في تأبين آلاف الأبرياء الذين قضوا ضحية لهذا العمل الوحشي الأعمى، الذي لا يمكن تبريره.

ولسوء الطالع، فقد نبهتنا هذه الأعمال المأساوية بوحشية إلى التحديات العديدة التي لا بد لنا من مواجهتها إذا كنا نريد أن نوجد في يوم من الأيام مجتمعا عادلا ومنصفا يمكن كل عضو من أعضائه أن يتطور تطورا كاملا. إضافة إلى ذلك، فإنه لا يمكن وقف هذه الأعمال اليائسة إلا إذا استؤصلت جذورها - التي تغذيها علاقات دولية غير متساوية تعمل يوميا على توسيع الفجوة بين الغني والفقير.

الصغيرة وإسهاماتها، بغض النظر عن تعدد مشاكلها، مع قدرات وإسهامات الدول الكبيرة.

ونحن على يقين راسخ بضرورة أن تركز الإصلاحات على تحسين كفاءة مؤسسات الأمم المتحدة الخاصة، وعلى تنفيذ مشاريع التنمية. ونرى أن من المهم أن تعيد الأمم المتحدة النظر في تخصيص مواردها وأن توقف تنفيذ البرامج والمشاريع المنخفضة الفعالية، وأن تخصص، بدلا من ذلك، الأموال المحررة لأولويات جديدة.

إن العام الذي انقضى على الدورة السادسة والخمسين للجمعية أثبت بشكل مقنع أن الأمم المتحدة، بدولها الأعضاء الـ ١٩٠ لا يمكن الاستغناء عنها عند معالجة الشؤون الدولية. وأثبتت الأمم المتحدة قدرتها على مواجهة أعقد التحديات التي تواجه البشرية. ونحن مقتنعون بأننا سنتمكن في القرن الحادي والعشرين، بالتعاون مع الأمم المتحدة، من إقامة عالم خال من الحروب المدمرة، عالم يكون آمنا ومزدهرا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد محمد صالح النظيف، وزير الخارجية والتكامل الأفريقي في تشاد.

السيد النظيف (تشاد) (تكلم بالفرنسية): بداية، أود أن أتقدم بالنيابة عن أعضاء وفد تشاد الذي أتشرف برئاسته، وبالأصالة عن نفسي، بتهنئة حارة إلى السيد يان كافان على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها السابعة والخمسين. وبوسعه، في تصريح هذه المسؤولية الثقيلة، أن يعتمد على تكريس ودعم وفدي الكاملين على مدى هذه الدورة، خاصة وأن المجتمع الدولي كرم بلدي بانتخابه نائبا لرئيس الجمعية العامة، وهو أحد المراكز المرموقة. وأعتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتناننا لأعضاء المنظمة على الثقة

شركاءنا الثنائيين والمتعددي الأطراف إلى زيادة مساعداتهم لنا، وببساطة إلغاء الدين الخارجي، وذلك كما يوصي به الاتحاد الأفريقي دائما.

وجمهورية تشاد، التي كانت لمدة طويلة أسيرة لمشاكلها المحلية، تعترف الآن أكثر من أي وقت مضى تحمّل مسؤولياتها في إطار المجتمع الدولي، لا سيما على صعيد القارة الأفريقية. ولذلك فالحكومة ملتزمة بالمساعدة على جعل الاتحاد الأفريقي، الذي احتفل بولادته في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٢ في ديربان في جنوب أفريقيا - أداة حقيقية للتكامل السياسي والاقتصادي في القارة. والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد) جزء من هذا الهدف الكبير. وفي إطار التعاون بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب تستحق نيباد دعم شركاء أفريقيا في التنمية.

ولكن مرة أخرى، تعتقد تشاد، كما يعتقد آخرون، أن خلاص أفريقيا يكمن في أيدي الأفريقيين أنفسهم. ولتحقيق هذا الهدف، يجب أن يتخذوا قرارات سياسية شجاعة وأن يتجاوزوا خلافاتهم لكي يصبح الاتحاد الأفريقي حقيقة، لأن الاضطرابات والأزمات من جميع الأنواع التي عانتها هذه القارة العظيمة والغنية مصدر قلق كبير.

إلا أن آخر الأنباء الواردة من مختلف مناطق أفريقيا دون الإقليمية تمكننا من الاعتقاد بأن نهاية الصراعات في القارة أصبحت قريبة. فمنذ بداية هذا العام، عقدت عدة اجتماعات للمصالحة الوطنية ووقعت عدة اتفاقات سلام، بما فيها الاتفاقات التي تمت في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأنغولا وبوروندي والسودان وسيراليون والصومال. وهذا يوفر أملا حقيقيا للأفارقة. وتعتزم تشاد أن تلزم نفسها التزاما كاملا بكفالة تحقيق هذا الأمل.

إن حكومة تشاد، شأنها شأن سائر أعضاء المجتمع الدولي، قلقة إزاء الحالة التي لا تزال تهيمن على الشرق

ويشجب بلدي بقوة هذا الشكل من التعبير السياسي، بغض النظر عن الجهة التي أتى منها، وبلدي مستعد للانضمام إلى أية مبادرة للمجتمع الدولي تهدف إلى إقامة نظام عالمي جديد يقوم على الديمقراطية والتنمية المستدامة.

والأمم المتحدة مدعوة اليوم أكثر من أي وقت مضى للمساعدة على بناء مجتمع دولي أكثر عدالة ورحاء. ونحن نلاحظ بارتياح الجهود المتكررة التي تبذلها المنظمة لتستأصل آفتي المرض وسوء التغذية كلياً - أي باختصار آفات التخلف. وفي هذا الصدد، عقدت اجتماعات عالمية عديدة على مستوى رؤساء الدول أو الحكومات برعاية الأمم المتحدة أو الوكالات المتخصصة بغية تنفيذ قرارات وتوصيات مؤتمر قمة الألفية. ولكن المسألة ليست عقد مؤتمرات قمة، وإنما يجب قبل كل شيء أن تواكب الأعمال الكلمات.

وتطمح جمهورية تشاد، شأنها شأن الدول النامية الأخرى، إلى توفير حياة أفضل ورفاه لسكانها. وقد قال فخامة السيد إدريس ديبي، ومعه الحق، في خطاب تنصيبه في ٨ آب/أغسطس ٢٠٠١، إن ولايته تشتمل على هدف مزدوج يتمثل في السلام والتقدم الاقتصادي. ولتحقيق ذلك، تعتمد تشاد على الاستغلال المبكر لثرواتها المعدنية والزراعية. ونحن نغتنم هذه الفرصة لنخبر الجمعية ونؤكد مجددا للمجتمع الدولي، بمن فيه أصدقاء تشاد، أن العمل لتنفيذ مشروع تشاد النفطي يتقدم في ظل ظروف جيدة. ووفقا للتنبؤات، قد يرسل أولى براميل النفط إلى السوق في تموز/يوليه ٢٠٠٣.

غير أنه على الرغم من الاحتمالات التي يوفرها عهد النفط لتشاد، فإن الحكومة تعرف جوانب ضعف هياكل الاقتصاد الوطني وعبء الدين واحتلالات التوازن التي تجعل ظروف معيشة السكان هشة. ومرة أخرى، ندعو

وهكذا ترى تشاد أن إعادة تشكيل الأمم المتحدة عملية لا مفر منها، وأنها يجب أن تركز على النقطتين التاليتين: أولاً، تعزيز دور الجمعية العامة لجعلها أكثر ديمقراطية وأكثر نشاطاً في صنع القرار؛ ثانياً، زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن لتحقيق تمثيل أفضل لجميع المناطق الجغرافية في العالم. وبالتالي، فإن تشاد تؤيد ذلك الموقف الذي يتطابق مع موقف الاتحاد الأفريقي.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أذكر بحدث سعيد وقع في بلدي قبل عام. ففي تموز/يوليه ٢٠٠١، أعلن عن اكتشاف علمي مهم في صحراء جوارب بشمال تشاد، أنجزه باحثون متخصصون في علم البليونتولوجيا، تحت رئاسة بعثة فرنسية - كندية. وهو اكتشاف حجمته متحجرة للإنسان الأول المعروف بإنسان الساحل التشادي، يرجع تاريخها إلى ٧ ملايين عام تقريباً. وقد أطلق على هذا الإنسان اسم توماي الذي يعني أمل الحياة باللغة المحلية. وتبين من دراسة الجمجمة أنها لنوع جديد من الجنس البشري، أي عضو جديد من أعضاء البشرية الأوائل.

وكان لهذا الاكتشاف دوي هائل في أوساط المجتمع العلمي والرأي العام العالمي، لأنه يشكك في النظريات العديدة المتعلقة بأصل الإنسان. فتوماي هذا هو الجد المشترك للبشرية بأسرها. وتشاد ينظر إليها اليوم على أنها مهد البشرية جمعاء. وبغية الاحتفاء بهذا الاكتشاف المهم، تفكر حكومة تشاد في إنشاء إدارة للبليونتولوجيا للنهوض بالبحث والتعليم في هذا الفرع من فروع العلم، وكذلك إنشاء متحف لتطوير السياحة العلمية في تشاد.

وسوف يعتمد بلدي على دعم المجتمع الدولي لتنفيذ هذه المشاريع في مجال البحث العلمي - والبليونتولوجي بوجه خاص، وجميع الحضور مدعوون بكل ترحاب إلى زيارة تشاد التي تُعرف الآن بأنها مهد البشرية،

الأوسط. ولسوء الطالع، فإن الحالة التي لا تطاق ناتجة عن عدم الامتثال لقرارات مجلس الأمن وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة. وفي ضوء التزام مجلس الأمن بأن يكون منصفاً لجميع أعضاء المنظمة، ينبغي أن يحظر أية ممارسة لسياسة المعايير المزدوجة وأن يكفل احترام قراراته، لا سيما القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢). فالسلام الحقيقي في الشرق الأوسط يتطلب ذلك.

كما أن حكومة جمهورية تشاد لا يسعها أن تظل صامتة تجاه حالة الإجحاف التي لا تزال تشغل المنظمة، وهي استبعاد جمهورية الصين في تايوان. فهذه المسألة تعود إلينا كل عام كما تتردد قطعة البمرنغ لأننا لم ندرها بطريقة سليمة لمدة تجاوزت ٣٠ عاماً. ونتيجة لذلك فإنها بالنسبة لنا مسألة ضمير تتحدانا جميعاً لإيجاد حل لها. وقد قلنا في عدد من المناسبات أن الأمر هنا لا يتعلق بتصحيح إجحاف باقتراف إجحاف آخر؛ بل إنه ببساطة يتعلق باستعادة وضع جمهورية الصين في تايوان كدولة ديمقراطية مسؤولة وذات سيادة، وإعطاء شعبها مكانه المشروع على الساحة الدولية. لذا، فإن حكومة تشاد تطالب مرة أخرى بانضمام جمهورية الصين من تايوان إلى المنظمة.

إن الأمم المتحدة، وقت إنشائها في عام ١٩٤٥، كانت تتألف من ٥١ دولة عضواً. أما الآن فإنها تضم ما يقرب من ٢٠٠ بلد كأعضاء كاملي العضوية. وهذه الزيادة تعني أن الوقت قد حان لإجراء إصلاح متعمق لهياكلها، لتمكين جميع دولها الأعضاء من المشاركة بدور أكبر، ولتعزيز المساءلة في عملية اتخاذ القرارات الدولية التي تؤثر لا محالة على حياة كل مواطنينا؛ وذلك لأن العولمة لا ينبغي اعتبارها عولمة اقتصادية فحسب بل ينبغي أن تكون سياسية أيضاً.

ومن رأي وفد كوت ديفوار أن الحاجة المتجددة إلى إعادة تشكيل العلاقات المتعددة الأطراف فيما بين الدول، يمكن تركيزها - ضمن جملة أمور - حول المواضيع التالية: إصلاح الأمم المتحدة؛ والصمود في مكافحة الفقر؛ وحقوق الإنسان، والأمن الدولي.

لقد أصبح من الأمور البديهية أن يقول المرء إن الأمم المتحدة لو لم تكن موجودة لكان علينا أن نخترعها. وبعد انقضاء أكثر من ٥٠ سنة على وجودها، وفي فجر الألفية الثالثة - وقد تم الاعتراف بهذه الحقيقة أكثر من مرة - نرى أن الأمم المتحدة ستُحسن صنعا لو أنها نفضت التراب عن نفسها وتكيفت مع العصر الجديد.

وعلى نفس المنوال، وطوال ما يقرب من ١٠ سنوات ظللنا نشهد مفاوضات حول إصلاح عضوية مجلس الأمن وأساليب عمله. وقد حان الوقت لاتخاذ تدابير محددة لإجراء مناقشة شاملة تستند إلى مواقف مختلف المجموعات الإقليمية. وكوت ديفوار، فيما يخصها، مقتنعة بأن تخصيص مقعدين دائمين وثلاثة مقاعد غير دائمة للقارة الأفريقية سيكون مواكبا لعصرنا. وهي على أتم استعداد للمساهمة في أي قرار أو مقرر من شأنه أن يساعد في تحديث مجلس الأمن.

أثناء السنوات الـ ٣٠ التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، ركز المجتمع الدولي أولوياته على جملة مسائل منها إعادة البناء، وإنهاء الاستعمار، والحرب الباردة. واليوم فإن البؤس والفقر اللذين يستصرخان ضمير الإنسان، أصبحا، بالنسبة لنا، الخطر الأول الذي يهدد السلام والأمن الدوليين.

وكلما اتسعت الهوة بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة، زاد معدل الهجرة إلى البلدان الغنية، الأمر الذي سيقوض توقعاتها وبرامجها الإنمائية. وبخلاف ما قد يعتقده البعض، في رأي وفد بلدي، فإن مكافحة الفقرة تُشكل

والتي تعززت أصولها السياحية بهذا الاكتشاف العلمي الجديد.

الرئيس بالنيابة: والآن أعطي الكلمة لمعالي السيد أبو دراهمان سنغاري وزير الدولة ووزير العلاقات الخارجية وشؤون المغتربين في كوت ديفوار.

السيد سنغاري (كوت ديفوار) (تكلم بالفرنسية): يسرني أن أنقل إلى السيد يان كافان أحر تهاني حكومتي على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها السابعة والخمسين. كما نتوجه بتهانينا إلى أعضاء المكتب، مؤكدين لهم أن وفد كوت ديفوار لن يدخر جهدا للمساهمة في إنجاح هذه الدورة.

وسنكون مقصرين لو فاتنا أن ننوه هنا بالعمل الرائع الذي أنجزه صاحب السعادة السيد هان سونغ - سو وزير الخارجية السابق لجمهورية كوريا، الذي قاد بحبرته العظيمة أعمال الدورة السادسة والخمسين الصعبة إلى الخاتمة الناجحة التي لمسناها جميعا. وكوت ديفوار تدين له بالامتنان على هذا الإنجاز. وكوت ديفوار المتصالحة تبعث إلى الأمين العام، كوفي عنان، بتحيات أخوية، مع آيات الشكر الخاص على جهوده الدؤوبة. ويسعد حكومتي كثيرا أن تُرحب بالاتحاد السويسري وتنته على انضمامه دولة عضوا في الأمم المتحدة.

ولعل الأعضاء يتفقون معي في أن الدورة السادسة والخمسين كانت دورة بالغة الصعوبة. فكيف يمكن أن ننسى الذكريات الحزينة لأحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، التي ستظل فترة طويلة تُلقى بظلالها على أعمال منظمنا. وعلى هذه الدورة بصفة خاصة، حيث أتما تلي الدورة السادسة والخمسين مباشرة، أن تستخلص كل الدروس الواجبة من الدورة الماضية، وتوفر بعدا جديدا للعلاقات الدولية.

لا ينتجون إلا المنتجات التامة الصنع. ولكي نمكن البلدان النامية من دخول العصر الصناعي والوصول إلى الأسواق في جميع أنحاء العالم، نحتاج إلى تنظيم أفضل للتضامن الدولي وإلى الاحترام الكامل للقرارات التي اتخذت.

ويرى وفد بلادي أن تنفيذ الشراكة الجديدة لصالح تنمية أفريقيا، يُتيح لأفريقيا الآن إطاراً مؤاتياً لممارسة التضامن الاقتصادي الدولي. وينبغي أن تظل هذه الشراكة الجديدة برنامجاً يساعد الاتحاد الأفريقي، لا مؤسسة جديدة متداخلة. وترحب كوت ديفوار بإنشاء الاتحاد الأفريقي وستؤدي دورها في توطيد هذه الأداة الفريدة للتعاون الدولي.

وبينما نرحب بالتقدم الحرز في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، لا تزال كوت ديفوار تشعر بقلق عميق حيال القضايا المتعلقة بالحقوق في الحصول على الرعاية الصحية. ويود وفد بلادي أن يعود إلى مسألة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الذي يشكل أول مشكلة صحية عامة في جميع أنحاء العالم، أكثر من الملاريا. ووفقاً لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ومنظمة الصحة العالمية، أصيب بفيروس نقص المناعة البشرية في جميع أنحاء العالم عام ٢٠٠١، ٤٠ مليون نسمة تبلغ نسبة النساء منهم ٥٨ في المائة. ومن بين الـ ٤٠ مليون نسمة المصابين بالفيروس، يعيش ما يقرب من ٢٩ مليون نسمة في أفريقيا جنوب الصحراء. وهذا المرض يتفشى ويصيب في كوت ديفوار بصفة خاصة أكثر قطاعات المجتمع نشاطاً، أي الفئة العمرية من ١٤ إلى ٤٥ سنة.

ورغم الجهود الحميدة الكثيرة التي تبذلها كوت ديفوار، التي تعهدت أيضاً بتنفيذ نظام للتأمين الصحي الشامل، والجهود التي يبذلها المجتمع الدولي في مكافحته جائحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، فإن النتائج

عنصراً أساسياً في الدبلوماسية الوقائية. ومكافحة الفقر داخل أي بلد وخارجه على السواء يجب أن تكون العملية الأولى التي تستهدف صون السلام والأمن الدوليين. وقد فهمت ذلك حكومة بلدي، وقمنا بإلغاء المركزية في إدارتنا من خلال إنشاء المجالس المحلية. ومتركز الآن للمقاطعات الإدارية الـ ٥٨ أن تُحدد احتياجاتها الخاصة، وترتب أولوياتها، وتنفذ مشاريعها الإنمائية التي ستمول من الميزانية السنوية في إطار التشريعات الوطنية المناسبة.

وفيما يتعلق بتمويل إدارة لا مركزية، تغتنم كوت ديفوار هذه الفرصة لشكر شركاءها الإنمائيين على معونتهم ودعمهم، وتناشد المجتمع الدولي أن يقدم مساهمات إضافية لدعم سياستنا للتحويل إلى اللامركزية. وأؤكد من جديد أن كوت ديفوار لديها إمكانات هائلة، وأنها توفر الآن، أكثر من أي وقت مضى، فرصاً هائلة للاستثمار والشراكة.

ونحن نرحب بنتائج مؤتمر مونتيري الدولي المعني بتمويل التنمية والمعقد في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، المنعقد في جوهانسبرغ، واجتماع منظمة التجارة العالمية المنعقد في الدوحة سنة ٢٠٠١. وأملنا هو أن تترجم نتائج تلك الاجتماعات المهمة الثلاثة إلى إجراءات ملموسة.

ولا يمكن أن نكرر بما فيه الكفاية أن جهود البلدان النامية ستذهب سدى ما لم تتخذ التدابير اللازمة لتخفيف عبء الديون. وما لم ينجح المجتمع الدولي في منع الآثار السلبية للعملة.

وبعد سقوط حائط برلين، أصبح اقتصاد السوق جزءاً من المعايير الاقتصادية للمجتمع الدولي. وهذا الفهم الاقتصادي الجديد يعني أن علينا أكثر من أي وقت مضى أن نتخلى عن المنطق الذي يقضي بأنه يجب أن يكون لدينا من ناحية من لا ينتجون إلا المواد الخام، ومن ناحية أخرى من

اتفاق جديد وقعت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي عليه مؤخرا، أن يخفضا ترساناتهما النووية بمقدار الثلثين خلال فترة عشر سنوات، بحيث يكون مستوى الصفر هو الهدف النهائي الذي يجب تحقيقه في أقرب وقت ممكن. وكوت ديفوار، مثلها مثل بلدان أخرى في المجتمع الدولي، تنوه بهذا الحدث الهام وتشجع الطرفين على مواصلة جهودهما صوب التخفيض الكامل للتهديد النووي.

وهنا، يود وفد بلادي أن يتوجه بالشكر والثناء والتشجيع إلى فرنسا، شريكنا منذ أمد طويل، التي خفضت ترسانتها النووية تخفيضا كبيرا طيلة السنوات الثلاث الماضية من خلال سياستها النشطة لترع السلاح.

وأود أن أؤكد من جديد موقف كوت ديفوار من نزع السلاح الذي لا يختلف عن موقف مجموعة بلدان عدم الانحياز. فمن المحتم أن يحترم الجميع المناطق الخالية من الأسلحة النووية التي أنشئت في جميع أنحاء العالم، بما فيها المنطقة التي أنشئت في أفريقيا بمقتضى معاهدة بليندابا.

إن أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ كانت عملا وحشيا مروعا تسبب على الفور في خسارة في الأرواح أكثر من أي وقت مضى في تاريخ الهجمات الإرهابية. ويجب أن يكون نهجنا تحاشي تكرر هذه الهجمات من خلال العمل المتضافر الذي تعززه الوسائل الملائمة. ونرى أنه ينبغي لمكافحة هذه الآفة، أن نصل إلى جذور المشكلة ونفهم جميع عناصرها السياسية والاقتصادية والنفسية والمعنوية. ولكي لا نقع ضحية لعبة الإرهابيين، فإن مناهضة الإرهاب يجب أن تجمع الشعوب معا. ولذلك، لا بد أن يلهم الحوار المتواكب بين الحضارات والثقافات الإجراءات التي يتخذها المجتمع الدولي. وتتخذ كوت ديفوار التدابير القانونية والاقتصادية لمكافحة الإرهاب. فقد شرعت في التعاون مع

لا تفني بتوقعات الناس. وإلى أن تحدث معجزة للشفاء من فيروس الإيدز المتغير، علينا أكثر من أي وقت مضى أن نضاعف جهودنا فيما يتعلق بالوقاية من ناحية، وفيما يتعلق بحصول أكثر الشرائح المحرومة في المجتمع على العقار من ناحية أخرى. ومن المهم كذلك أن تشن هذه المكافحة في إطار التنسيق الدولي المستمر الذي يشكل الضمان الوحيد للنجاح، وأن يبدي صناع القرار اهتماما أكبر بتنفيذ نتائج هذا التنسيق.

والسلام وأمن السلع والأفراد هما الشرطان الأساسيان لتحقيق أي تنمية. ورغم أنه يبدو أن انتهاء الحرب الباردة يبرر بعض الارتياح، فالواجب أن نسلم بأن الأحداث التي وقعت مؤخرا لا تدعونا إلى الابتهاج. فالقضاء على الأسلحة الخفيفة في عدد قليل من المناطق يجب ألا يجعلنا نتجاهل الجزء المغمور من الجبل الجليدي. فرغم التعهدات المقطوعة لا تزال مبيعات الأسلحة الخفيفة بصفة خاصة في ازدهار بما ينتج عن ذلك من تجنيد للأطفال وإعاقات للأفراد ناهيك عن اللاجئين والمشردين الذين يفرون من مناطق الصراع.

وقد أسفر مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، الذي عقد في العام الماضي، عن بعض النتائج التي قبلها الجميع بشكل عام. ويرجو وفد بلادي أن يصدر الأمين العام تقريرا في القريب العاجل يمكننا من تقييم نتائج ذلك المؤتمر حتى الآن.

وفيما يتعلق بالأسلحة النووية، فقد كان الحدث الرئيسي في العامين الماضيين هو انتهاء معاهدة الحد من المنظومات المضادة للقذائف التسيارية لعام ١٩٧٢ بين أعظم دولتين نوويتين. وهذه الحالة تسبب القلق لكوت ديفوار. ولهذا يسر بلدي أن يرى هاتين الدولتين وقد قررتا في إطار

ويسر كوت ديفوار عميق السرور في هذا الصدد أن ترحب بقرار مجلس الأمن ١٣٩٧ (٢٠٠٢) المؤرخ ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٢، الذي أكد فيه المجلس بموافقة أعضائه الخمسة الدائمين رؤية منطقة تعيش فيها دولتان، إسرائيل وفلسطين، جنباً إلى جنب داخل حدود آمنة ومُعترف بها.

وفي أفريقيا، يسرنا أن نرى السلام يعود إلى سيراليون وإريتريا وأثيوبيا وأنغولا. ويجدر بنا أن نشكر القادة السياسيين لهذه الدول وغيرهم ممن ساهموا جميعاً بشكل أو آخر في إنهاء الأعمال القتالية في تلك البلدان. ونطالبهم بالمساعدة في العملية الجارية للمصالحة والتعمير.

وبينما نرحب بهذه التطورات الإيجابية، تقلقنا الأعمال القتالية الدائرة في ليبيريا والسودان والصومال ومنطقة البحيرات الكبرى. وعلينا أن ندعم جميعاً مبادرات وجهود شخصيات بارزة، مثل الرئيس السابق نلسون مانديلا والرئيس بوش وهينات المجتمع الدولي، وخاصة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، نظراً لاستعادة السلام في هذه المنطقة الكبيرة من قارتنا.

ونحث جميع سكان المنطقة على أن يفهموا أن عودة السلام والمصالحة تعتمد عليهم أولاً. فلن يكون من المستطاع وضع نهاية لما تعانيه شعوبهم إلا إذا كانت لديهم إرادة لتسوية نزاعاتهم، مهما كانت طبيعتها، بالطرق السلمية.

وبفضل ذكاء شعب كوت ديفوار ونواياه الحسنة، تمكنت بلادي من المصالحة ومن إيجاد حل وطني لصعوباتها السياسية التي مرت بها مؤخراً. وهي تشجع جميع الأطراف في الصراعات على الثقة بأنفسها وبقدرتها على إيجاد الحلول المناسبة للقضايا التي تقسمها، بما فيه مصلحة سكانها ومصلحة أفريقيا في نهاية المطاف.

أطراف فاعلة أخرى وفي تطوير تشريع محدد لمحاربة الإرهاب عن طريق تحديد الانتهاكات والمعاقبة عليها.

وسيوصل بلدي الالتزام بواجباته في التضامن الدولي ضد الإرهاب، كما نص عليها قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١). ولهذا الغرض، تود كوت ديفوار أن تحصل على دعم المجتمع الدولي فيما يتعلق بالتدريب في المجالين القانوني والمصرفي ومجال الشرطة، فضلاً عن الإمكانات المالية والإمدادات التي تفتقر إليها بشدة. وعلى أي حال فحكومة بلدي ستواصل تعاونها مع مجلس الأمن ولجنة مكافحة الإرهاب لكي تسفر مكافحة الإرهاب الدولي عن نتائج تساعدنا على صون السلم والأمن الدوليين.

ومما لا شك فيه أن الأزمة التي تهز الشرق الأوسط طيلة عقود تشكل تهديداً خطيراً للسلم والأمن الدوليين. واستمرار هذه الأزمة تحدّ يبدو أنه يكشف عجز المجتمع الدولي عن معالجة صراع يصبح، إن لم تكن حريصين، مقبولا على أنه أمر عادي. ومع ذلك، يمكننا أن نقول إن المجتمع الدولي لم يقف منذ بدء هذا الصراع مكتوف الأيدي. إن الأمم المتحدة اتخذت قرارات لا تحصى بشأن هذه المسألة. وأبرزها قرارا مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧ و ٣٣٨ (١٩٧٣) المؤرخ ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣، وهما قراران أيدتهما محافل مثل مؤتمر أوسلو ومدريد.

وتقع في صميم هذا الصراع القضايا الحتمية المتصلة بحاجة الفلسطينيين إلى أن تكون لهم دولة مستقلة قابلة للبقاء. وحاجة دولة إسرائيل إلى العيش في أمن وسلام مع جميع جيرانها من العرب داخل حدود معترف بها دولياً. ولهذا فمن المهم أن نرحب بالمبادرة السعودية التي تعترف بحق إسرائيل في الوجود إلى جانب دولة فلسطينية.

الاقتصادية والاجتماعية بصفة عامة في القارة حتى عن ذي قبل. وقد اتسم التوجه العام السائد بتسارع تهميش أفريقيا. فلم يقدّر للقارة بعد أن تشهد منافع العولمة. ولا تزال أفريقيا في انتظار إيجاد سياق اقتصادي دولي يمكنها من إحراز التقدم في جهودها المبذولة لشن الحرب على الفقر. ومن غير المحتمل أن يحظى هذا الجهد بالتوفيق بدون مزيد من التعاون الدولي. كما أنه بدون مزيد من الاستعداد من جانب المجتمع الدولي لزيادة إسهامه في نضال أفريقيا ضد الفقر فمن غير المحتمل أن تفي جهات كثيرة في أفريقيا، ومنها بلدي إثيوبيا، بالأهداف والغايات المتفق عليها دوليا فيما يتصل بالفقر، بما فيها الأهداف التي حددها إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية.

وليس استئصال الفقر تحديا يواجهه أفريقيا وحدها أو العالم النامي وحده. فالفقر، كما ذكر مجددا في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الذي انعقد في جوهانسبرغ، هو أكبر التحديات الشاملة التي تواجه العالم. وينطوي اليأس وفقدان الأمل اللذان يولدهما الفقر على آثار بالنسبة للعالم بصفة عامة، وهي لا تقتصر على سكان بلدان الجنوب وحدهم بل تشمل أهل الشمال أيضا.

ولعل شعورا قد خالج الكثيرين بأن مؤتمر قمة جوهانسبرغ لم يكن على قدر المناسبة وأن إنجازاته لم يتناسب مع جسامه التحديات التي يواجهها سكان العالم في طائفة من المجالات المتنوعة، ولا سيما في المجالات الأوثق صلة بالقضاء على الفقر. غير أن ثمة شيء واحد اتضح من غير لبس في مؤتمر قمة جوهانسبرغ. فقد أجمع القادمون من الشمال والقادمون من الجنوب على تأكيد أن التمييز العنصري الذي نعانيه الآن على الصعيد العالمي لا يمكن أن يستمر. فكيف يتسنى تنفيذ تلك الرؤية؟ هذه هي المسألة التي ما زالت بعيدة عن

وأود في الختام أن أذكر أنه بينما دفعت الأمم المتحدة "بحدود العنصرية إلى الوراء" (A/49/PV.14)، كما قال الرئيس السابق نلسون مانديلا، يمكن لها عن طريق الإرادة السياسية الحقيقية أن تحرز نتائج باهرة بنفس القدر في مجالات أخرى. ولهذا ينبغي لنا أن نبذل أقصى ما نستطيعه لكي ندفع حدود الكراهية والتعصب والعنف والفقر دفعا كبيرا إلى الوراء، أو نقضي على هذه الشرور قضاء مبرما. دعونا نبني عالما أفضل يعمه السلام والتقدم من أجلنا ومن أجل أجيال المستقبل.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطيت الكلمة الآن لصاحب المعالي السيد سيوم مسفين، وزير الشؤون الخارجية في إثيوبيا.

السيد مسفين (إثيوبيا) (تكلم بالانكليزية): أود قبل كل شيء أن أعرب عن التهاني للسيد يان كافان على انتخابه رئيسا للدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة. كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لأثني على سلفه لإسهامه الذي لا يقدّر بثمن فيما أنجزته الدورة السادسة والخمسون للجمعية العامة. واسمحوا لي أيضا بأن أعرب عن تقديرنا لأميننا العام، السيد كوفي عنان، للجهود الذي يبذله ليكفل أن تصبح الأمم المتحدة أداة أكثر فعالية لمعالجة ما يواجهه المجتمع الدولي من تحديات بالغة الكثرة.

ويود وفدي أن ينضم إلى الآخرين في الترحيب بقبول الاتحاد السويسري عضوا في الأمم المتحدة. فما أكثر ما أسهم هذا البلد في المنظمة في الواقع على مرّ السنين.

وما زالت قارتنا أفريقيا وشعوبها تواجه تحديات هائلة ورهيبة. وليس هذا بالأمر الجديد. فهو شيء استمر طيلة العقود القليلة الماضية مع ازدياد تدهور الحالة

ورغم ذلك فإن الشراكة الجديدة لا يمكن أن تنجح بدون تعاون من جانب شركاء أفريقيا والمجتمع الدولي. ولا بد لها من أن تنجح، وليس هذا فقط لأن في نجاح الشراكة الجديدة مصلحة أفريقيا الحيوية، بل لأن فيه أيضا مصلحة العالم بوجه عام. فمن الواضح وفقا لمنطق العولمة أن لا بقعة في المعمورة بمأمن من الآثار السالبة التي تتبع من بقاع أخرى أقل منها حظا. ونحن من منظور واقعي إما أن نطفو وإما أن نغرق معا. ومن غير الحكمة أن نعتقد بأن زيادة تهميش أفريقيا وانحيارها لن تنطوي على آثار شديدة الضرر باستقرار العالم الآخذ بأسباب العولمة وقدرته على الاستمرار. وهذه المصلحة المشتركة التي تتقاسمها جميعا هي التي تشكل أساس التزامنا المتبادل بنجاح الشراكة الجديدة. ويجب أن أشير هنا إلى أننا وجدنا الاستجابة الأولية للشراكة الجديدة من قبل كثير من الأعضاء في المجتمع الدولي مشجعة، بما في ذلك بلدان مجموعة الثمانية وغيرها. وما زال يحدونا الأمل في أن يبدي المجتمع الدولي قدرا أكبر من الدعم والحماس لكفالة إمكانية تطبيق الشراكة الجديدة عمليا.

وتؤيد إثيوبيا إطار الشراكة الجديدة تأييدا كاملا. ونحن عاكفون في الواقع على تنفيذ المبادئ والأفكار التي تدعو لها هذه المبادرة. وسنواصل الالتزام بتنفيذ تعهداتنا بتطبيق الإدارة الرشيدة وتهيئة الأوضاع المواتية للتنمية الاقتصادية والقضاء على الفقر.

وما لم يتحقق السلام ويعم الاستقرار من المحتم أن تفشل جميع الجهود التي نبذلها لكفالة النجاح في المعركة ضد الفقر. وهنا أيضا، تتطلب أفريقيا، بما فيها منطقتنا دون الإقليمية، وهي القرن الأفريقي، الدعم الفعال من جانب المجتمع الدولي. وما يلزمنا هو دعم مستنير يتسم بالشفافية ويهدف إلى ضمان السلام

متناول المجتمع الدولي. ولا يزال الحال على ما هو عليه بالرغم من بعض التقدم الذي تم إحرازه، بما في ذلك التقدم المحرز في مونتيري.

ولا تقع مسؤولية القضاء على الفقر في أفريقيا، وفي البلد الذي أنتمي إليه، في المقام الأول على عاتق المجتمع الدولي. فنحن مسؤولون بصفة أساسية عن أن ننظم شؤوننا ونمسك بزمام القيادة في تحديد حيوية أفريقيا.

وهذا هو الحال الذي يشهد اليوم في الواقع تطورا جديدا في أفريقيا. إذ يبدي الكثيرون في أفريقيا استعدادهم أكثر من أي وقت مضى للإمساك بدفة مقاديرهم. وقد حلّ تفكير جديد في أفريقيا اليوم وتصميم واقعي على كفالة تحديد نشاط القارة. وأشير بذلك إلى الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وهي مبادرة اضطلعت بها أفريقيا وتبرهن على استعداد القارة لتولي مقاليد مستقبلها. وهي التزام عملي من جانب أفريقيا بأن تتخذ الخطوات الضرورية في كلا المجالين الاقتصادي والسياسي من أجل تهيئة الأوضاع التي تمكن من التحول الاقتصادي والاجتماعي. وهي مبادرة واقعية تحدد وتبرز التزام البلدان الأفريقية في جميع المجالات ذات الصلة بتهيئة ظروف مواتية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. والإدارة الرشيدة من مجالات الالتزام الحيوية التي توليها هذه المبادرة الاهتمام اللازم. وبمثل هذا خطوة كبرى تتخذها أفريقيا وينبغي إبراز أهميتها. فالالتزام بالديمقراطية والإدارة الرشيدة ينطوي على آثار كبرى بالنسبة لأفريقيا، ليس في مجال التنمية الاقتصادية فحسب وإنما في تهيئة الأوضاع اللازمة لتعزيز السلام والاستقرار أيضا.

طويل منطقة من العالم ضعيفة أمام الأنشطة الإرهابية. ومنطقتنا لا تزال تستغل بشكل متهور، وهذا يرجع بشكل جزئي إلى تفشي الفقر. وبلدي من بين البلدان التي لا تزال تعاني نتيجة لذلك. وهذا تحدٍ لا يزال علينا أن نناضل من أجل التصدي له، ولا يزال علينا أن نواجهه. وهذه التجربة المباشرة من تجاربنا تضعنا في وضع يمكننا أن نتشاطر فيه الألم البالغ الذي يحس به شعب الولايات المتحدة بشأن الاعتداءات الإرهابية التي وقعت يوم ١١ أيلول/سبتمبر، والتي أدناها إدانة عنيفة. وبينما نحكي الذكرى الأولى لذلك العمل الشرير، نود أن نعرب، مرة أخرى، عن تضامننا مع الولايات المتحدة وشعبها.

ونحن مقتنعون بأن النجاح في الكفاح ضد الإرهاب الدولي يتطلب تعاوناً وتضامناً حقيقيين من المجتمع الدولي كله، أيما كان هدف ذلك الإرهاب. والذين يدعمون ويشجعون الإرهاب بشكل مباشر أو غير مباشر ينبغي أن يحاسبوا. والموارد التي تناح للجماعات الإرهابية، أيما كانت مظاهرها، ينبغي عدم التسامح بشأنها بصرف النظر عن المجال الذي يقع فيه هذا. بإيجاز، ما هو مطلوب هو ألا يكون هناك أي قدر من التسامح بشأن الإرهاب بصرف النظر عن أهدافه المرادة. وتكراري لهذه النقطة ليس بدون سبب. فالإرهاب بالنسبة لنا في إثيوبيا، ليس تهديدا نظريا. إنه تهديد عملي مباشر كان علينا أن نواجهه سواء قبل ١١ أيلول/سبتمبر أو بعده، بما في ذلك مؤخرا جدا. ونحن نأمل بشدة أن يقوم المجتمع الدولي بكل ما هو ضروري للقضاء على هذا الوبال. ونأمل أيضا أن نشهد في المستقبل أياما أفضل، عندما نركز جميعا على مواجهة التحديات التي تثير القلق لكوكبنا.

أود أن أختتم بتجديد التزام إثيوبيا بالأمم المتحدة وبما تمثله. إننا نود أن نرى الأمم المتحدة وقد أصبحت منظمة عالمية أكثر فعالية وراعية أكثر قوة وإخلاصا لمبادئ

والاستقرار الدائمين. وما نحتاج إليه هو دعم لا تفسده الاعتبارات التكتيكية القصيرة النظر التي يحتمل أن تؤدي لتفاقم المشاكل القائمة بالفعل. فتدليل الحكومات غير القابلة للمساءلة لا يعزز السلام على المدى الطويل وليس من شأنه تحقيق الاستقرار الدائم.

ومنطقتنا من المناطق التي عانت كثيرا جدا لجملة أمور منها اعتبارات استراتيجية جعلت من الملائم مساندة أنظمة تسلطية غير قابلة للمساءلة. وكانت نتيجة ذلك كله وبالأعلى المنطقة. فالسلام والاستقرار في القرن الأفريقي، كما هو الحال في جميع بقاع العالم، يتوقفان بشكل حاسم على تهئية الأوضاع اللازمة للإدارة الرشيدة. وهذه قيمة يجب تطبيقها في العالم كله، بما في ذلك منطقتنا دون الإقليمية. فالسلام الدائم يقتضيها. ورخاء السكان في منطقتنا دون الإقليمية يجعلها ضرورة حتمية.

وإثيوبيا ستحاول بكل وسيلة ممكنة العمل لإحلال السلام في منطقتنا دون الإقليمية وفي أفريقيا بأسرها. والجهود التي لا تزال نبذلها من أجل السلام في الصومال في إطار السلطة الحكومية الدولية بشأن التنمية تبذل بتلك الروح. وبتلك الروح نفسها أيضا سنواصل تقديم إسهامنا من أجل السلام والمصالحة الوطنية في السودان. وأكثر ما يبعث على الارتياح كوننا عملنا على الخروج من حرب فرضت علينا. ونحن عازمون، من جانبنا، على أن ندع وراء ظهورنا الأزمة التي كانت بيننا وبين إريتريا. وسنظل ملتزمين بعملية السلام إلى أن نختتم.

لقد كنا دائما مقتنعين بأن في مصلحة إثيوبيا الحيوية النهوض بالسلام في منطقتنا دون الإقليمية. وهذا مطلوب بالحرب التي علينا أن نشنها ضد الفقر، وهو عدونا الحقيقي الوحيد. لكن تعزيز قضية السلام في منطقة القرن الأفريقي لم يكن بهذه السهولة. إن منطقتنا دون الإقليمية ظلت لوقت

بالحقوق المدنية والسياسية أبعد من أن تكون عالمية. ونحن نعتقد أننا بحاجة إلى مواجهة الحالة البائسة المنذرة بالخطر الخاصة بأطفال العالم. إن أكثر من ٣٠ ٠٠٠ طفل يموتون كل يوم بأمراض من السهل الوقاية منها. وهناك أكثر من ٣٠٠ ٠٠٠ طفل جندي في العالم. وأكثر من ١٥٠ مليون طفل يعانون من سوء التغذية بسبب نقص الغذاء، وملايين كثيرة لا يتعلمون بالمدارس. وهذه الحالة على نفس المستوى من الخطورة، أو لعلها أكثر خطورة، من آثار الإرهاب التي هي في حد ذاتها بغیضة. ومع ذلك، هذه المشاكل لا تسترعي اهتمام الرأي العام وتنزل إلى المستوى الثاني على جدول أعمال العالم.

لقد توقفنا عند منتصف الطريق في كفاحنا لإقامة عالم أفضل. وهناك أمثلة عديدة تشهد على هذه الحقيقة المريرة. ومن الصحيح أننا نحتفل بعقد أول انتخابات بعد صراع مسلح في نهاية دكتاتورية. ومع ذلك، تلك هي فقط الخطوات الأولى على طريق أسلوب حياة ديمقراطية. وما لم تلتزم الأمم المتحدة بضمان استدامة الديمقراطية، فإن الانتخابات، بصرف النظر عن قيمتها الكامنة، لن تعني بالضرورة انتصارا في الكفاح من أجل حقوق الإنسان. إن الديمقراطية يجب أن تكون أداة لتحقيق التنمية العادلة وتهيئة الظروف المواتية للشعوب التي علقت آمالها عليها.

واستدامة الديمقراطية يمكن ضمانها عن طريق تعزيز القيم الاجتماعية الأساسية للحوار، والوئام والمصالحة. وهذا يحدث أيضا بمكافحة الفقر المدقع والفجوة الاقتصادية المتزايدة بين فئات المجتمع، وهما علتان تضعفان النسيج الاجتماعي وتقضيان على الثقة في المؤسسات السياسية. إن الأزمات المالية تغذي الظروف المواتية لوجود الجماعات المتطرفة والانتهازية التي تسعى إلى الإطاحة بحكومات ديمقراطية. والتعاون الدولي الأكبر من أجل التنمية ضروري

القانون الدولي. إننا نأمل ونحلم أن تكون الأمم المتحدة منظمة عالمية أكثر قوة تعمل على تحقيق المصالح المشروعة للبلدان الكبيرة والصغيرة على حد سواء. ونحن، في إثيوبيا سنواصل المساهمة بنصيبنا في زيادة إثراء التعددية وفي جعل الأمم المتحدة راعية فعالة لتلك القيم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطى الكلمة الآن للسيد روبيرتو توفار فاهيا، وزير الشؤون الخارجية والعبادة في كوستاريكا.

السيد توفار فاهيا (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): اسمحوا لي بأن أهنئ السيد يان كافان، وأهنئ من خلاله الجمهورية التشيكية، على انتخابه بجدارة لرئاسة عمل هذه الدورة للجمعية العامة. واسمحوا لي أيضا بأن أهنئ سويسرا على قبولها مؤخرًا في عضوية الأمم المتحدة، وبأن أهني جمهورية تيمور الشرقية على انضمامها للوشيك.

منذ ٥٨ عامًا، تعهد مؤسسو المنظمة بالنهوض بالتقدم الاجتماعي وتحسين مستوى الحياة بقدر أكبر من الحرية. ومما لا شك فيه، أن الهدف الرئيسي من الأمم المتحدة هو النهوض بالعدالة والرفاه للجميع. وعلينا أن نؤكد ذلك الالتزام من جديد اليوم. ويجب أن نكرس أنفسنا لبناء مجتمع أكثر عدلا وحرية ووثاما وسعادة. ويجب أن نستفيد أقصى استفادة من منافع العمل والتعاون المشتركين من أجل خلق عالم من النفع المتبادل. وكما ورد في بيان قمة الألفية، نحن علينا مسؤولية جماعية للتمسك بمبادئ الكرامة الإنسانية والمساواة على الصعيد العالمي.

مع ذلك، نحن لا نزال بعيدين جدا عن التوصل إلى هذا الهدف. في السنوات العشر الماضية، أكثر من ٣,٥ من ملايين البشر ماتوا في حروب أهلية. ويعيش بليون وثلاثمائة وثمانون مليونًا من البشر في فقر مدقع، و ٨٥٤ مليون فرد لا يعرفون القراءة والكتابة. والديمقراطية، والعدالة والتمتع

ومنذ إنشاء الأمم المتحدة، أصبح للكرامة الإنسانية خير من يدافع عنها. والفساد الحكومي بكل صوره ومستوياته هو انتهاك حقيقي لحقوق الإنسان. ومن الأمور المخزية أن يمنح القادة السياسيون الظالمون إلى إثراء أنفسهم بالطرق الفاسدة ولذا يتسببون في إحلال الفقر بشعوبهم. ومن الفضائح أيضا أن نرى كيف يحول بعض الحكام المالية العامة إلى حساباتهم الخاصة بينما تتحدر شعوبهم إلى أنعس درجات الفقر. وفي الوقت ذاته، تذكى حكومات بعض الدول الأعضاء بالأمم المتحدة شعلة الفساد بمنح تخفيضات ضريبية مقابل الرشاوى التي تُقدم في الخارج. ويوجد بعض الدول الأعضاء التي تحمي القادة الفاسدين تحت ستار السرية المصرفية. وهنا يجب على الأمم المتحدة أن تحظر كل هذه الأعمال وأن تمنع منح العفو واللجوء السياسي وتأشيرات السفر عن الذين يسعون إلى التهرب من العدالة.

وقد تضعف حماية حقوق الإنسان بدون حماية متعددة الأطراف وآليات للرصد ولتوقيع الجزاءات. وتدعو كوستاريكا إلى إنشاء جيل جديد من آليات حقوق الإنسان لتوفير قدر أكبر من الحماية لكل الأفراد. ولقد أتى هذا الجهد بثماره الأولى في صورة مسودة البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. هذا الصك القانوني الذي أقره المجلس الاقتصادي والاجتماعي سيعرض على الجمعية العامة للبحث خلال الأيام القلائل القادمة. وأحث كل الدول بقوة على تأييد تلك المسودة كعنوان على التزامهم الذي لا لبس فيه بحقوق الإنسان وبأولوية كرامة ونزاهة البشر جميعا.

ونحن نرحب بنفاذ اتفاقية روما التي أنشئت بموجبها المحكمة الجنائية الدولية في الفترة الأخيرة. لقد أصبح للبشرية في نهاية المطاف هيئة فعالة ومستقلة وغير منحازة، ذات

لدعم الديمقراطية. ولهذا السبب، ندعو بشدة الدول المتقدمة النمو إلى تنفيذ توافق آراء مونتييري، وعلى وجه الخصوص للوفاء بالتزاماتها بزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية. وكوستاريكا تؤيد تأييدا تاما جهود الأمم المتحدة لنشر وتعزيز الديمقراطية. لكننا نؤكد أيضا أن الأمم المتحدة ينبغي عليها ألا تولي اهتماما أقل لتهيئة الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي ستساعد على تعزيز المؤسسات الديمقراطية والحفاظ عليها في أرجاء العالم.

ونعتقد أيضا أن العولمة، بإثرائها السريع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبالتكافل الاقتصادي والتجاري المتزايدين، تتيح لنا فرصا هائلة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وعلينا، دون شك، أن نغتنم تلك الفرص لتهيئة عالم أفضل للجميع. إلا أن العولمة، بالإضافة إلى ذلك، تُشكل مخاطر كبيرة. ذلك لأن الحواجز الهيكلية واختلالات التوازن المالي وقلة رأس المال الذي تتطلبه الاستثمارات الإنتاجية والاجتماعية من شأنها أن تتسبب في الانهيار الاقتصادي لمناطق كاملة. كما أن الإعانات والقيود المفروضة على الوصول إلى الأسواق الدولية وهروب رأس المال، كلها تشوه التنافس الحر. ويمكن للعولمة أن توسع الفارق بين أغنى قطاعات المجتمع وأشدّها فقرا. زد على هذا أن الفجوة الرقمية قد تؤدي إلى حرمان أضعف الفئات من الناس من فوائد الاقتصاد الحديث وإلى إلقاء ظلال كثيفة على مستقبل الذين فاتتهم تلك الفرص. ومن الضروري أن نبذل قدرا أكبر من الجهود لحماية الجماعات والأمم الأكثر ضعفا.

ويجب على الأمم المتحدة أن تطلب إلى البلدان النامية أن تفتح أسواقها وأن تلغي إعاناتها وذلك لتمكين البلدان النامية من الاستفادة من فوائد العولمة. وهكذا سنبني مجتمعات أكثر مساواة وعدالة، من خلال مكافحتنا لانعدام المساواة واللفقر المدقع.

واليوم نجد أن عدم تسامح زعيم واحد قد جعل بلدا كالعراق مسرحا ممكننا لحرب مريعة لا نهاية لها. ولو كان بالعراق حكومة عادلة تحترم حقوق الإنسان لكانت الحالة أكثر اختلافا مما هي عليه الآن. كذلك شهد العالم بقلق تصاعد التراع بين الهند وباكستان وخطر الحرب النووية في تلك المنطقة.

وتود بلادي أن ترى قدرا أكبر من التسامح يسود خليج تاوان. ونرغب في الوصول إلى تسوية عادلة تحقق رغبات الشعب الصيني كله. لقد تمتعت كوستاريكا تاريخيا ولا تزال بعلاقات ودية للغاية مع جمهورية الصين في تاوان. وتم التوصل إلى اتفاقيات مبتكرة في العديد من المنظمات الدولية تسمح بمشاركة جمهورية الصين في أعمالها. إن هذا العالم سيكون أكثر سلاما إن تمكنا من العثور على اتفاق مبتكر يسمح لذلك البلد ولشعبه من التمثيل هنا في هذه المنظمة الدولية وفي غيرها من المنظمات الدولية بكرامة.

وعلى الرغم من أن أحد مبادئ الأمم المتحدة يقضي بمنع العنف وتحقيق سلام دائم ومستقر، هناك حكومات تنقل الأسلحة إلى الجماعات الثائرة والإرهابية، كما أن هناك دولا أعضاء بالأمم المتحدة تنظر بازدراء إلى الجهود الهادفة إلى نزع السلاح وتخفيض الإنفاق العسكري. ونحن ننادي بإقرار اتفاقية إطارية لها قوة الإلزام القانوني لتنظيم تجارة الأسلحة. وكدولة متزوعة السلاح، تعلمنا من خبرتنا أن عدم الإنفاق على الأسلحة هو خير خيار بالنسبة للبلدان الملتزمة حقا برفاهية شعوبها.

إننا نحث الدول النووية على أن تلتزم حقا بمفاوضات نزع السلاح. ونجد أنه من الضروري إقرار اتفاقية شاملة لحظر استعمال الأسلحة النووية. ويجب في هذه الأثناء على كل الدول أن تتخلى عن استحداث أسلحة نووية

ولاية قضائية لإجراء محاكمات لأشد الجرائم خطورة على الكرامة البشرية. وعلينا ألا نضعفها.

وبينما تؤيد الأمم المتحدة مبدأ تسوية المنازعات بالطرق السلمية وتتطلب وسائل ومؤسسات العدل لتسوية الخلافات، غدت محكمة العدل الدولية، وهي الهيئة القضائية الرئيسية للأمم المتحدة وضامنة القانون الدولي والمسؤولة عن ضمان حكم القانون في العلاقات الدولية ومنع التفسيرات التعسفية والعشوائية لأحكام القانون، غدت مجرد جهاز للكلام. ولم يقبل بولايتها القضائية القسرية بدون تحفظات إلا عدد قليل جدا من الدول الأعضاء بالأمم المتحدة، بينما زادت الدول الأخرى الموقف صعوبة بسحبها أو بتعديلها لقبولها تلك الولاية القضائية القسرية بلا مبرر. أما عدد الدول التي قبلت الولاية القضائية القسرية للمحكمة بدون تحفظات أو شروط فلم يزد على اثني عشرة دولة. إن التغاضي عن سلطة أعلى هيئة قضائية لحفل الأمم ليس إلا بمثابة إغلاق الباب في وجه العدالة وتعريض نزاهة النظام القانوني الدولي للخطر.

ما هو البديل المتاح للأمم إن لم تستطع الاعتماد على الهيئات القضائية لتسوية خلافاتها؟ في هذه الحالة، لا يوجد بديل سوى القوة. لذا فإنه من الضروري. يمكن أن تقبل جميع الدول الأعضاء بالأمم المتحدة دون أية شروط الولاية القضائية القسرية لمحكمة العدل الدولية. وليس من سبيل غير هذا لكي نتمكن من إنشاء عالم عادل ومسالمة وآمن.

إن العالم الأكثر عدالة هو بطبيعة الحال عالم أكثر سلاما. والعدل يتطلب احترام الآخرين واحترام حريتهم، وبعبارة أخرى يتطلب التسامح. وفي مناطق كثيرة من العالم يهدد عدم التسامح السلام تهديدا خطيرا. ففي الشرق الأوسط، نجد أن حقوق شعبي إسرائيل وفلسطين منتهكة.

منذ عام يعيش الشعب الأمريكي في أسى على أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ المأساوية. ولقد أدرك العالم بأسره حجم الخطر الذي يشكله الإرهاب على السلم والأمن إدراكا تاما. وفي النيجر فإننا مهما شددنا لا يمكن لنا نكون مغالين في التشديد على حقيقة أنه لكي تكون المعركة ضد الإرهاب فعالة لا ينبغي أن تتخذ شكل جهود وقتية متناثرة. لا بد أن تكون طويلة الأجل ولا بد من شنها ضمن إطار الشرعية الدولية، التي تجسدها الأمم المتحدة.

ويتفق النيجر مع أحكام قراري مجلس الأمن ١٣٦٨ (٢٠٠١) و ١٣٧٣ (٢٠٠١)، وهو ملتزم تماما بجميع المبادرات دون الإقليمية والإقليمية والدولية التي تهدف إلى مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله.

في الوقت نفسه، لكي ننجح في المعركة ضد الإرهاب لا بد أن نأخذ في الحسبان ضرورة وضع نظام اقتصادي وسياسي أكثر عدالة ومساواة، حيث ثبت أن الفقر والجهل والظلم وكل أنواع الاحباطات هي عوامل يمكن أن تفرز تطرفا أعمى.

وفي معرض الحديث عن السلم والأمن الدوليين، يسعدني أن أذكر بأن النيجر بلد مسالم يسهم بنشاط في الجهود الرامية إلى تحقيق نزع السلاح العام الكامل. وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى أن بلدي قد قبل في هذا المجال، عملا بالمادة ٣ من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بعقد اتفاق مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن نظام للرصد وضمانات السلامة لإنتاج اليورانيوم في النيجر. وفيما يتعلق بالأسلحة التقليدية، فقد أسعد النيجر اعتماد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه لبرنامج عمل يهدف إلى مكافحة هذه الآفة.

جديدة وأن تُصادق على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وعلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وليس في إمكاننا أن نلتزم بالكرامة البشرية وبالمساواة وبالعدالة التزاما نصفيا غير كامل. ولا ينبغي أن نسمح لأطفالنا، وهم جيل المستقبل - أن يتمكنوا من إدانتنا على القول بما لا نؤمن به. إن استطعنا هذا، لأسهمنا حقا في توريثهم عالما أفضل.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير النيجر للشؤون الخارجية والتعاون والاندماج الأفريقي، معالي السيدة عايشاتو منداودو.

السيدة منداودو (النيجر) (تكلمت بالفرنسية): يود وفدي القول بأن القيادة التي أظهرها الرئيس في إدارته لهذه الدورة تجعلنا واثقين بأن مداولاتنا ستستمر بروح من النشاط والتفاهل من أجل تطوير العلاقات الدولية. ويسر النيجر كثيرا أن يقدم إلى الرئيس والأعضاء الآخرين في مكتب الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة تهنئتنا القلبية.

وما زلنا مقتنعين بأن الرئيس كافان سيواصل العمل المتميز الذي قام به سلفه، السيد هان سونغ - سو ممثل جمهورية كوريا، وبنفس السمات الإنسانية لصالح المجتمع الدولي ككل.

وأود أن أكرر لشقيقتنا، معالي السيد كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة، تهنئة شعب النيجر على مكانة وفعالية عمله في خدمة الإنسانية والذي ينال تقديرا بالغا.

كما أود أن اهنئ الاتحاد السويسري لكونه أصبح عضوا جديدا في المنظمة، وتيمور الشرقية التي أوشكت على الانضمام إلى عضوية المنظمة. ونحن مقتنعون بأن مشاركتها ستساعد على إثراء مناقشاتنا.

جهود الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمجتمع الدولي من أجل استعادة السلام وتوطيده.

وتكرر حكومة النيجر استعدادها المستمر لإرسال وحدات عسكرية إلى جميع عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

يتركز اهتمام المجتمع الدولي منذ بضعة أشهر على الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، الذي تعاني عملياته السلمية الآن من الشلل أكثر من أي وقت مضى. وتؤكد النيجر مرة أخرى أمام الجمعية على أن التسوية الدائمة للصراع الإسرائيلي الفلسطيني تتطلب بالضرورة إقرار حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حقه في إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة وقابلة للحياة. وعلى أساس هذه القناعة، وعلى ضوء جميع أنواع البدايات المتعثرة التي اتسمت بها عملية السلام في فلسطين والشرق الأوسط، اتخذ النيجر قرارا مستقلا بقطع علاقاته الدبلوماسية مع إسرائيل، التي لا تزال تحرم الشعب الفلسطيني من حقه المشروع في تقرير مصيره.

وفي الصحراء الغربية، تؤيد جمهورية النيجر جهود الأمم المتحدة لتعزيز خطة التسوية، من ناحية، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، من ناحية أخرى، بغية تحقيق تسوية عادلة وشاملة للصراع. وينبغي متابعة العمل الجدير بالثناء الذي قام به الأمين العام ومبعوثه الخاص، السيد جيمس بيكر، ودعمه حتى يتم التوصل إلى نهاية إيجابية لهذا العمل وفق قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وفي هذا الصدد، نرى أنه يجب تنفيذ قرارات الأمم المتحدة بشأن جامو وكشمير على وجه السرعة حتى يتمكن الشعب الكشميري من ممارسة حقه في تقرير المصير، وهو ما سيسمح بتزع فتيل تلك البؤرة المتفجرة التي تنكب عليها دولتان نوويتان - الهند وباكستان - ويتجنب الخطر المحدق

ولقد أخذ إعلان باماكو شواغلنا في الاعتبار، ولكن لا يزال هناك عمل يجب القيام به، خاصة على صعيد تدابير المساعدة الفنية والمالية لدعم برامج نزع السلاح وبرامج إعادة الإدماج للمقاتلين السابقين. ورغم صحة مقولة إنه لم تسلم منطقة في العالم من الآثار المدمرة لانتشار الأسلحة الخفيفة والأسلحة الصغيرة، أن البلدان النامية، خاصة البلدان الأفريقية، هي بلا شك التي تعاني أشد المعاناة من حيث أمنها واستقرارها وتنميتها. لذلك لا بد من تعزيز الهيئات المكلفة بمراقبة ورصد ومحكمة الانتهاكات المرتكبة في هذه المجالات.

وتوجد في النيجر منذ عام ١٩٩٤ لجنة وطنية لجمع ومراقبة الأسلحة غير المشروعة، وهي تتولى مهمة مساعدة السلطات السياسية على أرفع مستوى في تحديد وصياغة ووضع وتنفيذ استراتيجيات لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة.

وفي هذا الصدد، تتعاون حكومة النيجر وإدارة شؤون نزع السلاح في منظمتنا تعاوننا وثيقا من أجل إنجاح مشروع لجمع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية بأسرها، وهذا جزء من المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية الرامية إلى قطع الطريق على حركة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة.

إن السلام الذي ننشده للنيجر هو نفس السلام الذي ننشده لبقية العالم. ولذلك كان بلدي يحاول دائما أن يقدم إسهامه المتواضع في تسوية الصراعات التي تهدد السلم والأمن في أفريقيا وفي كل أنحاء العالم. فبالرغم من مواردنا المحدودة، أرسلنا وحدات عسكرية إلى ليبيريا وسيراليون وغينيا - بيساو وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وأرسلنا ضباط شرطة مدنيين إلى هاييتي وتيمور وكوسوفو لدعم

والفقر وصمة عار لم يعد القبول بها ممكنا في عالم الوفرة الذي يملك الوسيلة للتخلص منها لو توافرت الإرادة السياسية اللازمة. واليوم، لا بد لنا أن نلاحظ أن ٥٢ في المائة ممن يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم، موجودون في أفريقيا، وهي أكثر المناطق المثقلة بالديون في العالم.

ولا بد من نظرة متأنية إلى العولمة، التي أثارت الآمال في التسعينيات لكنها أصبحت اليوم مصدر قلق بسبب أوجه التفاوت المتنامية التي أوجدتها. ففي غضون أقل من عام واحد، ناقشنا المشاكل العالمية أربع مرات، ونحن نعرف الحلول الناجمة. إننا بحاجة إلى أن نضع تصورا أرقى للتعاون الدولي يستمد جوهره من الشراكة الاستراتيجية. مع ذلك، بوسعنا أن نغتنب للإرادة الإجماعية التي أكدها المجتمع الدولي باعتماد خطة عمل جوهانسبرغ في أيلول/سبتمبر.

إن الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، المعقودة في تموز/يوليه ٢٠٠١، قد بينت بوضوح مدى وعينا بفداحة الخطر الذي يمثله هذا المرض للجنس البشري. ويشكل إنشاء صندوق خاص لمكافحة الإيدز خطوة هامة في الحملة العالمية ضد الإيدز وغيره من الأوبئة الرئيسية. ولا بد من إحراز تقدم في إطار المبادرات التي اتخذتها مؤتمرات القمة العالمية المعقودة في القاهرة وكوبنهاغن وبيجين.

وبلدي يتطلع إلى قدر أكبر من التضامن من جانب البلدان الصناعية، خاصة فيما يتعلق بزيادة حجم المساعدة الإنمائية الرسمية، التي هي مورد تقليدي للتنمية. وعلينا في الوقت نفسه أن نوحّد جهودنا لحشد الموارد المالية وإنشاء صندوق إنساني برعاية الأمم المتحدة. ولا بد لنا أن نعكس وعلى وجه السرعة الاتجاه الهابط للمساعدة الإنمائية الرسمية، التي انخفضت الآن إلى أدنى مستوى لها منذ ٥٠ عاما، كما تذكر الجمعية. وفي الواقع، إن العديد من الصعاب قد

بالسلم والأمن في منطقة جنوب آسيا. لذلك يكرر النيجر، العضو في فريق الاتصال الذي أنشأته منظمة المؤتمر الإسلامي، النداء الذي تم توجيهه من قبل إلى الطرفين لدفع عجلة مفاوضاتهما من أجل التوصل إلى تسوية سلمية لهذا الصراع.

إن النيجر، مثل كل البلدان الأفريقية تقريبا، يواجه عددا من التحديات الرئيسية، التي تقتضي من المجتمع الدولي أن يقدم الدعم اللازم لمساعدته في البحث عن الحلول وفي تعزيز برنامجه للإنعاش الاقتصادي. ومن ذلك المنطلق، فإن الاستراتيجية الإنمائية التي قمنا بتنفيذها تعطي الأولوية لثقافة الحكم الرشيد وتشجيعه من خلال آلية لحسن السلوك وإدارة الشؤون العامة تركز على شواغل مثل الشفافية ومشاركة المجتمع المدني في جميع القرارات الاقتصادية الاجتماعية. وحين الوقت الآن لكي نشكر بحرارة جميع شركاء النيجر الثنائيين ومتعددي الأطراف، ولا سيما مؤسسات الأمم المتحدة، على تفضلها بمواصلة دعم جهود بلادي لتهيئة بيئة مؤسسية تشجع على تحقيق السلام الاجتماعي لنا. وتلقى هذه المساعدة تقديرا كبيرا، وهي أمر ضروري في هذه المرحلة الحرجة من عملية البناء الوطني.

وعلى الصعيد الاقتصادي، لم تكن البشرية في أي وقت مضى تملك كل هذه الثروة والقدرات الكفيلة بتحقيق الفائدة المشتركة. ويمكن لهذا الوضع الاقتصادي العالمي الإيجابي أن يمنحنا الأمل في إقامة نظام اقتصادي أكثر عدالة ويكون أكثر تشجيعا في الحد من الفقر. وفي هذا الصدد، يرحب النيجر بالشراكة الجديدة، الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا، ونحن نرى أن هذا البرنامج، الذي يبلور آمال قارتنا اليوم، يجب أن يهدف إلى حشد الظروف والوسائل اللازمة للمشاركة الفعالة لجميع البلدان الأفريقية في العملية الإنمائية متعددة الأبعاد ضمن إطار الاتحاد الأفريقي.

إلا الحكم الرشيد - في تنفيذ سياسات مؤاتية ووضع آليات لحل هذه المشكلة.

ولا تزال الأمم المتحدة هي الأداة المثلى لمساعدتنا في تحقيق النظام العالمي الجديد الذي نصبو إليه جميعا، ما دمنا نواصل ما يسمى بالثورة الهائلة التي بدأها الأمين العام قبل أربع سنوات. وفي الختام، أود أن أعرب عن الثقة الكاملة للنيجر وشعبها في الأمم المتحدة، التي ما فتئت تمثل مؤسسة للأمل تقوم على مبادئ العدالة والمساواة والسلام والتقدم.

البند ١١٩ من جدول الأعمال (تابع)

جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة
(A/57/390/Add.2)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم التالي، أود أن أبلغ الأعضاء أنه منذ إصدار الوثيقة A/57/390 و Addendum.1، سددت تشاد المبلغ اللازم لخفض متأخراتها إلى ما دون المبلغ المحدد في المادة ١٩ من الميثاق.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة قد أحاطت علما بذلك على النحو الواجب؟
تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): ستدرج تلك المعلومات في الوثيقة A/57/390/Add.2، التي تصدر صباح الغد.

تضافرت لتبقى بلداننا في ذيل مؤشر التنمية البشرية. فحالة الفقر تؤثر في ٦٣ في المائة من مواطنينا، ويعيش ٣٤ في المائة من هؤلاء دون مستوى الفقر المدقع. وهؤلاء السكان المحرومون من الحد الأدنى من الخدمات الاجتماعية الأساسية هم ضحية الترددي المستمر في مستوى معيشتهم.

إن تقلص الموارد المالية بشكل متزايد قد يسبب، في جملة أمور، في حدوث انخفاض حاد في الاستثمارات العامة، لا سيما في القطاعات الاجتماعية، مما يحرم ٨٠ في المائة من مواطني النيجر الريفيين من الفوائد الاجتماعية الأساسية. وقد قررت النيجر أن تتخذ التدابير الكفيلة بعكس هذا الاتجاه من خلال استراتيجيتها لتخفيض الفقر، التي تم وضعها وتنفيذها بعد عملية شاركت فيها كل الأطراف. وتتوخى هذه الاستراتيجية التخفيف كثيرا من معاناة ٨٠ في المائة من السكان. وهذه الاستراتيجية هي الآن الإطار المرجعي الوحيد لسياسات النيجر الاقتصادية والمالية والاجتماعية.

وهذا العام، وبالإشراف المباشر من رئيس الجمهورية، أطلقنا برنامجا واسع النطاق، سُمي البرنامج الخاص لعام ٢٠٠١، وذلك لبناء ١٠٠٠ فصل دراسي و ١٠٠٠ مستوصف، و ١٠٠ سد صغير بغية مكافحة الفقر. وقد نفذ جانب لا بأس به من هذه العملية بالفعل - أكثر من ٨٠ في المائة.

كما أود أن أعرب مجددا من هذه المنصة عن عميق تقديرنا للدعم الذي يواصل شركاؤنا في التنمية تقديمه لتنفيذ برنامجنا الإطاري الوطني لمكافحة الفقر، الذي وضعته النيجر والذي يحتل مركزا متقدما بين أولوياتنا. ومع ذلك، فالمشكلة الأساسية تكمن في المديونية الأفريقية، التي تقضي على كل جهودنا الإنمائية، وتقتضي أن يبذل المجتمع الدولي برمته جهدا لمساعدتنا - دون إبطاء أو شروط اللهم

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

والإرهاب يمثل خطرا داهما، ولا بد أن تتضافر كل جهودنا لمكافحة بكل أشكاله ومظاهره. وفي هذا الصدد، تؤكد حكومة بلدي التزامها بدعم قرارات المنظمة ذات الصلة، تعبيرا عن احترامها لمبادئ القانون الدولي.

إن إصلاح مجلس الأمن، الذي يناقش منذ فترة، بات يكتسي أهمية بالغة أكثر من ذي قبل. ولا تزال هاييتي تدعو إلى مزيد من الانفتاح في عمليات المجلس ومزيد من المشاركة في صنع قراراته.

إن ميثاق الأمم المتحدة، الذي صدقت عليه كل الدول الأعضاء، يكرس المبدأ المقدس للحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وكذلك حق الشعوب في تقرير مصيرها واختيار قادتها.

وفي هذا الصدد، تعرب حكومة هاييتي عن بالغ قلقها إزاء تصاعد العنف في الشرق الوسط، وخاصة الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني. وتؤيد حكومة هاييتي إنشاء دولة فلسطينية، مع التسليم بحق إسرائيل في العيش داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا. ونطالب الأطراف بأن تسوي خلافاتها سلميا عن طريق الحوار والطرق السلمية.

وانطلاقا من نفس الروح، نعرب عن تقديرنا للمفاوضات التي بدأت بين جمهوريتي كوريا، ونحن نؤيد تحقيق الوفاق بين السكان على جانبي مضيق تايوان.

ورغم قبول العراق للعودة غير المشروطة للمفتشين، تشعر حكومة هاييتي بالقلق إزاء تطورات الحالة بشأن العراق. ولا بد من تطبيق قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة حتى يتم التعامل مع هذه المشكلة بشكل فعال.

الاتجاه إلى الإقليمية أداة مهمة في تيسير الشراكة فيما بين الدول في سعيها لضمان رفاه شعوبها. وفي ذلك السياق، يفخر بلدي بتكامله التام داخل الجماعة الكاريبية، حيث سيسهم في التنمية الاجتماعية - الاقتصادية للمنطقة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة

الآن لمعالي السيد جوزيف فيليب أنطونيو، وزير الشؤون الخارجية في هاييتي.

السيد أنطونيو (هاييتي) (تكلم بالفرنسية): بالنيابة

عن رئيس جمهورية هاييتي، فخامة السيد جان - برتراند اريستيد، أود بداية أن أهنيئ السيد يان كافان على انتخابه لرئاسة الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة. ونؤكد له كامل دعم وفد هاييتي في اضطلاعهم بمهامهم. كما أود أن أهنيئ سلفه، سعادة السيد هان سونغ - سو، على المناقب التي أبداه في إدارة أعمال الدورة السادسة والخمسين.

وأود أيضا أن أشيد بالسيد كوفي عنان، الأمين العام للمنظمة، على جهوده الحثيثة التي يبذلها لصون السلم والأمن الدوليين.

وفضلا عن ذلك، أود الترحيب بالاتحاد السويسري وتيمور الشرقية دولتين عضوين في منظمنا. وليس ثمة شك في أن وجودهما في هذه المؤسسة سيساهم بشكل كبير في تحقيق الأهداف النبيلة للأمم المتحدة.

لقد أحيا العالم قاطبة في الآونة الأخيرة الذكرى الأولى لمأساة ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وحكومة وشعب هاييتي يعربان مجددا عن تعاطفهما مع شعب وحكومة الولايات المتحدة. ولا تزال هاييتي تتشاطر الآلام مع كل أسر ضحايا هذا العمل الممحي، الذي مس كل الأعراق والثقافات والأمم في العالم. فالضربة موجهة إلى الإنسانية، والإنسانية ستذكر ذلك الحدث الأليم دائما.

وحكومة هاييتي تؤكد من جديد إدانتها للإرهاب، الذي يعتبر من أفدح أشكال انتهاك حقوق الإنسان.

هذه مسؤولة عن التفاوتات الكبيرة بين القطاعات الاجتماعية المختلفة - وهو موقف يسهم بقدر كبير في الطبيعة المنطوية على مفارقة تاريخية للهيكل العامة لبلدنا، وهو الوحيد من أقل البلدان نمواً في الأمريكتين.

وإزاء هذه الخلفية، ما فتئت الحكومة تبذل ما في وسعها لمكافحة الحصار المالي، الذي فرضه المجتمع الدولي رداً على الخلاف فيما يتعلق بانتخابات ١ أيار/مايو ٢٠٠٠. وللأسف فإن القطاعات الأكثر ضعفاً في المجتمع هي التي تعاقب بهذه الجزاءات غير المبررة.

إن اعتماد المجلس الدائم لمنظمة الدول الأمريكية للقرار ٨٢٢ مؤخراً لتعزيز العملية الديمقراطية في هايتي قد فتح آفاقاً مشجعة لبلدنا لكي يبدأ في التحرك صوب التطبيع.

وحكومتنا مصممة على المضي قدماً في الطريق الذي يكفل بقاء الانتخابات عنصراً حيوياً في ذلك التقدم. ولدينا توقعات كبيرة من دعم المجتمع الدولي في هذا الصدد. وفي ذلك السياق، نأمل في المساعدة وفي الحصول على مراقبي انتخابات على وجه التحديد. وفي الوقت ذاته، وانطلاقاً من روح القرار ٨٢٢، نطالب مرة أخرى وبصورة ملحة إنهاء الحصار المالي.

إن اعتماد القرار ٨٢٢ لمنظمة الدول الأمريكية، الذي يوضح التزام عدد من البلدان الأعضاء في منظمة الدول الأمريكية تجاه هايتي، يشكل خطوة في الطريق الصحيح. ونحن نود أن نلفت الانتباه إلى ذلك التعبير عن التضامن الأخوي.

ونقدّر أيضاً الدول الأعضاء في منظمة الدول الأمريكية التي أدت جهودها المشتركة إلى اعتماد هذا القرار بالإجماع، ونذكر على وجه الخصوص جمهورية البرازيل الاتحادية التي تنسق الآن رابطة تكامل أمريكا اللاتينية ومجموعة منظمة الدول الأمريكية وبلدان أمريكا الوسطى.

إن الإنسانية تواجه اليوم تحديات جادة، تشمل الفقر وجائحة الإيدز وتعاطي المخدرات والجوع والأمية. ويبلغ تعداد سكان أقل البلدان نمواً قرابة ٦١٤ مليون نسمة، يضطر ثلثهم إلى العيش على أقل من دولار واحد يومياً. ولدى تلك البلدان مؤسسات ضعيفة وبنية تحتية غير ملائمة وهي تتأثر بكثير من المشاكل المختلفة. وتلك الظروف الأقل من الإنسانية التي يعيش في ظلها العديد من شعوب تلك البلدان مصدر للتوتر الاجتماعي. فالفقر تزداد نسبته مع نقصان رأس المال.

ولقد عدنا من مؤتمرات القمة في الدوحة ومونتيري وجوهانسبرغ بأمل متجدد. والتوقعات كبيرة في الاحتفاظ بالوعود التي قطعت. ولكن ذلك ليس كافياً لنأمل في التنمية المستدامة. ويجب أن تكون لدينا الإرادة لتنفيذ التدابير لتحقيقها واحترام العهود التي قطعناها. ويجب على القادة أن يتخذوا إجراءات لضمان التنمية المستدامة التي تخدم أفضل مصالح شعوبنا.

ويمكن للتعليم والتدريب إرجاع عجلة الفقر وتحرير الشعب من الجهل ووضعه على الطريق السليم إلى التقدم الاجتماعي والاقتصادي. وعلى أساس هذا الاقتناع أطلق رئيس هايتي، السيد جان برتراند ارستيد رسمياً في ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ حملة قومية نحو الأمية، ويعطي لها أهمية كبيرة. وهدف هذه الحملة الواسعة النطاق والمبادرة الطموحة مساعدة ٣ ملايين نسمة على تعلّم القراءة والكتابة قبل ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ حينما نحتفل بالعيد المائتين لاستقلالنا. ويعتمد رئيس الدولة على المشاركة الفعالة للمواطنين الذين يعرفون القراءة والكتابة في أعمال إعادة البناء القومية.

وهناك أوجه إجحاف واضحة متأصلة في النظام الاجتماعي - الاقتصادي التقليدي لبلادنا. وأوجه الإجحاف

وفي هذا السياق، يناشد بلدي مرة أخرى أن نضع البشر في طليعة العلاقات فيما بين البلدان المختلفة. إن هذا الكوكب - مسرح مصيرنا المشترك - يمكنه أن يصبح بذلك الشكل عالمًا ملائمًا لجميع سكانه من خلال محيٍ "إنسانية من دون حدود". وعلى أساس من هذا الاقتناع، فإن جمهورية هايتي تدعو المجتمع الدولي، في عشية الاحتفال المائتين باستقلالنا، إلى أن يساعدنا في بداية عملية ستمكننا من التغلب على انعكاسات المسارات التي تسببت في صدمات الماضي وتدخلنا في العالم الحديث.

وآمل أن تشاطرنا جميع أمم العالم هذه الآمال الطموحة وأن تشترك معنا في الاحتفال بهذا الحدث الهام الذي تدعو إليه هايتي حكومة وشعبا في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد نورمان خوسيه كلديرا كردينال، وزير الشؤون الخارجية في نيكاراغوا.

السيد كلديرا كردينال (نيكاراغوا) (تكلم بالاسبانية): أود أولاً أن أهنيئ السيد كافان على انتخابه للرئاسة.

لقد أعلن رئيس نيكاراغوا إنريكي بولانوس في ٢١ آذار/مارس في مونتيري، المكسيك، أنه "تم إطلاق عملية التجديد الأخلاقي في نيكاراغوا، بحملة ضد الفساد العام والخاص".

وفي نفس اليوم، أعلن الرئيس أيضاً أنه انطلاقة من روح المرحلة الجديدة من التجديد الأخلاقي،

"حَكَمَ قاض نيكاراغوي من فوره بإدانة ثلاثة مسؤولين سابقين في الحكومة السابقة وثلاثة أشخاص آخرين بأعمال فساد أدت إلى إفقار شعبنا. وترك القاضي القضية معلقة ضد الرئيس السابق

ونود أن نشيد على وجه الخصوص بجارتنا الجمهورية الدومينيكية التي ما فتئت تؤكد تضامنها مع هايتي أثناء هذه الفترة الصعبة - ذلك التضامن الواضح بأساليب مختلفة كلما كانت قضية هايتي تناقش وتحتاج إلى من يدافع عنها. ونود، قبل كل شيء، أن نشكر الدول الشقيقة في الجماعة الكاريبية التي شاركت وفودها في منظمة الدول الأمريكية مع هايتي في تقديم مشروع القرار، وبذلك حافظت على روح الكرم الأخوي كما هو معتاد منها.

وأثناء الأزمة، استمر عدد من البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة وعلى وجه الخصوص اليابان وكوبا في التعاون مع هايتي. وعلى الرغم من الحصار والصعوبات الأخرى التي كان لزاماً أن نتعامل معها، تتابع كوبا بحماس برنامجاً للتعاون مع هايتي، وعلى وجه الخصوص في مجالي الصحة والزراعة. والشعب الهايتي مدين بالعرفان لكل تلك البلدان بتعبيراتها عن التضامن معنا في محاولتنا لتحقيق الكرامة والتأكيد الجماعي لشعبنا.

ويقدم قرار منظمة الدول الأمريكية فرصة للأمة بأسرها؛ إذ أنه يمد يده بإمكانيات التقدم لجميع أفراد الشعب الهايتي. وفي سياق الاحتفالات القادمة بقرنين من الاستقلال، تحتاج هايتي إلى أن تؤكد طاقتها الجماعية بحيث نستطيع أن نبني وطننا القومي. ومن أجل ذلك الغرض، ستعقد الحكومة الهايتية حواراً جارياً وستواصل ممارسة الانفتاح والمرونة، وفق ما نادى به الرئيس ارستيد. وبذلك الروح، وعلى الرغم من الندرة المعروفة في الموارد، فقد قررت الحكومة تعويض ضحايا ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ طبقاً لقراري منظمة الدول الأمريكية ٨٠٦ و ٨٢٢. وبالمثل، سيواصل الرئيس ارستيد مناشدة المعارضة احترام هدنة وطنية بغية تيسير إعادة تأهيل البلد ودعم الشعب الهايتي.

ولكي نكفل أن تكون التغييرات التي أحدثناها غير قابلة لأن يُعكس اتجاهها، سنحتاج إلى دعم كافٍ مستدام. وهذه الطريقة، سنحافظ على التراث الأدبي المشترك للبشرية - الديمقراطية التي تمارس بأمانة وتكون خاضعة للمساءلة.

وكجزء من هذا التراث العظيم، نناقش اليوم التنمية البشرية التي تعتبر الهدف النهائي للدولة، والتي ينبغي تحقيقها عن طريق الحكم الديمقراطي، والنمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية. إننا نفهم الحكم أنه نتيجة أداء الأعمال على الوجه الصحيح في المجال السياسي - الشفافية، وحقوق الإنسان والسيادة. ونرى أن النمو هو نتيجة لأداء الأعمال الصحيحة في المجالين الاقتصادي والمالي، والنقد الأجنبي، والسياسات المالية والنقدية، والمنافسة. ونفهم العدالة أنها نتيجة أداء الأعمال على الوجه الصحيح في المجال الاجتماعي - أي في التعليم، والصحة، والإسكان، والمساواة بين الجنسين.

والتقدم الذي يحرز في جمع هذه العناصر الثلاثة، التي تشكل التنمية البشرية، لن يكون ممكناً إلى أن يستأصل الفساد من جذوره. فوبال الفساد، بطبيعته، له تأثير يتعدى الحدود الوطنية. وفي هذا الشأن، نعرب عن تأييدنا التام للعمل الذي تقوم به اللجنة الخاصة المسؤولة عن التفاوض بشأن إبرام اتفاقية للأمم المتحدة لمكافحة الفساد. ومن هذا الحفل، نناشد المجتمع الدولي أن يلتزم بأوسع مساعدة وتعاون دوليين متبادلين في التحقيق بشأن أعمال الفساد أو محاكمتها.

إن الإرهاب بغض كالفساد تماماً. وهذا الشهر تذكّر بحزن مأساة ١١ أيلول/سبتمبر، حيث فقد الآلاف من الأبرياء أرواحهم، الكثيرون منهم ببطولة. وهذه المأساة، مثل كل الأعمال الإرهابية، يجب ألا تُنسى على الإطلاق. وفي الوقت نفسه، يجب أن يظل التعاون الدولي للتصدي لهذه

أليمان وثمانية مسؤولين آخرين في الحكومة السابقة“.

وواصل الرئيس بولانيوس قوله:

”لكي استمر في سياسيي المتمثلة في عدم التسامح على الإطلاق مع الفساد، يجب أن أعود إلى بلدي في أقرب وقت ممكن لكي أساهم، بعدالة وشفافية، في العلامة التاريخية التي أسسها هذا القرار الجريء“.

ومنذ أيام قليلة، وفي قضية مشاهمة، حَكَمَ قاض نيكاراغوي على أعضاء أسرة الرئيس السابق بالسجن.

واليوم أحضر هذه الجمعية العامة بالنيابة عن شعب بأكمله لأؤكد مجدداً، بالفعل، التزام نيكاراغوا بالحكم الرشيد والشفافية والمساءلة ومبادئ سيادة القانون.

وفي نيكاراغوا، هناك اليوم الكثير من الأوضاع الخطيرة. فنحن يجب ألا نعاقب المسؤولين الفاسدين ونستعيد لحكومة بلدنا الأموال التي حوّل مسارها وغُسلت فحسب، لكن أيضاً نتائج جهودنا ستكون حاسمة بالنسبة للنضال الذي تقوم به شعوب أخرى في منطقتنا وفي العالم ضد هذا الوبال. ونجاح نيكاراغوا سيكون حافزاً للمجتمع الدولي كله. وعدم توفر الشفافية في نيكاراغوا سيكون سابقة سيئة للبشرية.

إننا لا نخوض هذه المعركة وحدنا. هناك أكثر من ٨٤ في المائة من سكاننا يؤيدوننا، إلى جانب التأييد الأدبي والدعم الاقتصادي من بلدان عديدة، مما يجسد القيم الديمقراطية التي نتشاورها، نحن شعوب الأمم المتحدة. وإننا نعرب عن امتناننا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمنظمات الدولية التي تدعمنا.

بدون شك، من العمل بقدر أكبر من وحدة الهدف، والتماسك والمرونة. وتعتقد نيكاراغوا، مثل الأمين العام، أنه لا تزال هناك إمكانية عظيمة لإحراز تقدم، ويجب علينا جميعاً أن نكفل أن يتضمن برنامج عمل المنظمة الأولويات الواردة في إعلان الألفية.

وما من إصلاح للأمم المتحدة يكون كاملاً بدون التوسيع الذي طال انتظاره لعضوية مجلس الأمن بغية تمكينه من الاستجابة بشكل كامل وفعال للاحتياجات حاضراً ومستقبلاً. وبالمثل، يجب أن نواصل بذل الجهود لتنشيط الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي كي تتمكن المنظمة بشكل كامل من تحمّل مسؤولياتها، كما وردت في الميثاق. ونيكاراغوا تتشاطر اهتمام الدول الأعضاء في تعزيز المنظمة، رغبة في زيادة جهودها لصون السلم والأمن الدوليين، ومنع نشوب الصراعات المسلحة، وتعزيز التنمية المستدامة والقضاء على الفقر.

إن مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة الذي عقد مؤخراً أثار فينا الأمل، وفي الوقت نفسه، عدم الارتياح. فمن ناحية، شهدنا درجة من الاهتمام مركزة على مشكلة التدهور البيئي. لكن، من ناحية أخرى، الطريق نحو تحقيق التوازن بين التنمية والبيئة لا يزال طويلاً وشاقاً، وعلى وجه الخصوص بالنسبة لأقل البلدان نمواً. أمامنا يكمن تحدي توليد ثروة أكبر وفرص عمل أكثر من دون الإضرار ببيئتنا. ونحن لا يمكننا أن نحقق هذا بدون دعم البلدان المتقدمة النمو، التي يجب أن تساعد على دفع ثمن الفوائد التي تجنيها من جهودنا. ولذلك، أود أن أذكر بتوافق الآراء في مونتريري، حيث استحثينا تلك البلدان المتقدمة النمو، التي لم تتخذ بعد تدابير محددة لتخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من ناتجها الوطني الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان النامية، على أن تفعل ذلك.

الجرائم مدرجا في جدول أعمالنا بشكل دائم. ومن الأساسي أن ننسق الجهود لمنع تلك الأنشطة الإرهابية والمعاقبة عليها. بمنتهى الشدة التي يفرضها القانون، فهي تسبب الكثير جدا من الألم والمعاناة.

وتود نيكاراغوا أن تؤكد مجدداً تأييدها غير المشروط لأنشطة الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب الدولي في كل صوره وأشكاله. وفي نيكاراغوا، وضعنا بالفعل خطة وطنية لمكافحة الإرهاب والجرائم ذات الصلة، ترمي إلى تعزيز التعاون بين المؤسسات بغرض منع ومكافحة هذا الوبال والقضاء عليه، والامتنال لقرارات مجلس الأمن.

إن قضية العراق تحدٍ واختبار للنظام التعددي كله الذي نقيمه. ويتوقف علينا إما المساعدة على تعزيزه أو المساعدة على إضعافه وتمزيقه. وبينما صحيح أننا جميعاً نؤيد العمل المتعدد الأطراف، فلا يُنكر أيضاً أن الجمود والتراخي يقوضان الثقة بإرادتنا الجماعية. ويجب أن يظهر النظام المتعدد الأطراف الدينامية التي هي سبب وجوده، بالقيام بالعمل المتضام المشترك في الوقت المناسب لحل الصراعات.

إننا نود أن نرى نظاماً قادراً على الرد بتدابير محددة وفعالة وفي الوقت المناسب على المخاطر التي تهدد السلم والأمن الدوليين، نظاماً لا تفاجئه الظروف. وترى نيكاراغوا أن العودة الفورية غير المشروطة لمفتشي الأسلحة التابعين للأمم المتحدة إلى العراق، في مناخ من التعاون التام، لا يمكن اعتبارها سوى جزء هام من جهد أكبر يستهدف القضاء على جميع أنواع أسلحة الدمار الشامل، في إطار مصالح المجتمع الدولي الشاملة وامتثالاً لكل قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وإصلاح الأمم المتحدة أيضاً جزء من الرغبة في الاستجابة بشكل فعال. فالإصلاح يدور أساساً حول بُنى تنظيمية وإدارية جديدة، مكّنت الأمم المتحدة، تدريجياً،

١٢ بليون دولار، أي ٤٠ بالمائة. وحاليا يدفع المستهلكون ٦٥ بليون دولار في حين لا يحصل المنتجون سوى على ٥,٥ بليون دولار، أي أقل من ٨,٥ بالمائة.

هذه الحالة الحرجة التي تتسبب في البطالة والجوع في المناطق المنتجة للبن في نيكاراغوا وبلدان أخرى منتجة للبن يبدو أن مبعثها هو كارتل محمصي البن، وهي حالة ينبغي تصحيحها بأسرع وقت ممكن، من خلال تدابير تشجيع المنافسة في أسواق المستهلكين وكذلك في السوق الدولية.

ونيكاراغوا تهنئ سويسرا على انضمامها مؤخرا للأمم المتحدة بوصفها عضوا جديدا. كما تهنئ تيمور الشرقية التي توشك على الانضمام. إن وجودهما بيننا سيسهم في الإتيان بأفكار ونُهج جديدة لتعزيز الجهود الرامية إلى إيجاد عالم أفضل، وعلى حد قول ممثل سويسرا في بيانه أمام هذه الجمعية "سيعزز عالمية الأمم المتحدة لصالح البشرية".

وفي هذا الصدد، فإن بلدي، إدراكا منه لمبدأي العالمية والإنصاف اللذين ألهما وجود الأمم المتحدة، يرى أن من الأمور التي تكتسي أولوية السماح لثلاثة وعشرين مليون نسمة هم سكان جمهورية الصين في تايوان بالتمتع بحقوقهم الثابت للجميع في المشاركة في الشؤون الدولية عن طريق وفدهم في الأمم المتحدة مثل جمهورية الصين الشعبية وبنفس حقوق المشاركة التي تتمتع بها جمهورية الصين الشعبية التي لم تمارس حكومتها قط الهيمنة على تايوان.

ونيكاراغوا بوصفها إحدى الدول المؤسسة لهذه المنظمة تعيد تأكيد التزامها بالميثاق وتؤكد تطلعها لأن تصبح عضوا غير دائم في مجلس الأمن، في الانتخابات التي ستعقد خلال الدورة الستين للجمعية العامة.

سبق أن تكلمت عن حقبة جديدة من التجديد المعنوي في نيكاراغوا، ذلك التجديد المعنوي النابع من قيم

ونيكاراغوا تعي أن العنف، والحروب الأهلية والدولية، ووبال متلازمة نقص المناعة المكتسبة (الإيدز)، والجفاف والفقر هي المشاكل الرئيسية التي أحقت بالقارة الأفريقية في السنوات الأخيرة. ومع ذلك، نلاحظ بقلق أن التعاون والمساعدة الدوليين لأفريقيا يتناقصان، وجهود الحكومات الأفريقية لتحقيق النمو الاقتصادي وتخفيف الفقر يجب أن تقابل بالمثل.

ولقد اتخذت الجهود الإنمائية في أمريكا الوسطى مظهرا مباشرا، حيث توصلنا إلى إبرام اتفاقات هامة واتخذنا قرارات تمكّننا اليوم من القول إن منطقتنا تبدأ عصرا جديدا في تاريخها. ففي ٢١ حزيران/يونيه الماضي، عقدنا في مدينة غرانادا بنيكاراغوا، الاجتماع العادي الحادي والعشرين لرؤساء دول وحكومات أمريكا الوسطى. ولقد وفّر هذا الاجتماع الفرصة لإعادة تأكيد التزامنا بالتحرك نحو تعزيز اتحاد الجمارك أمريكا الوسطى، سيصبح حقيقة واقعة بتاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. وجرى تصور اتحاد الجمارك بأنه وسيلة إسهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلداننا. إنه سيعزز التجارة الإقليمية السلسة، ويخفض نفقات النقل بتخفيض التأخير على الحدود، ويسر انتقال الأفراد والسيارات، وفي الوقت نفسه، يجذب أعمالا واستثمارات دولية إلى المنطقة.

ومع ذلك، فإن توقف الانتعاش الاقتصادي الدولي الذي طال أمده ازداد خطورة في نيكاراغوا نتيجة مشكلات تفتقر إلى صفات مميزة في القطاع الخارجي، بسبب الثمن الباهظ للنفط المستورد وأسعار البن التي بلغت أدنى مستوى لها في التاريخ.

ووفقا للبيانات التي قدمها السيد غابريل سيلفا، رئيس الاتحاد الكولومبي لمنتجي البن، دفع المستهلكون للبن قبل خمس سنوات ٣٠ بليون دولار وحصل المنتجون على

والمسألة الرئيسية بالنسبة لتركمانستان بوصفها بلدا محايدا في ظل هذه الظروف هي التعاون من أجل السلام والأمن ورفاه ورخاء شعبها. ونحن نحظى دائما بتأييد الأمم المتحدة لمبادراتنا في ميدان السياسة الخارجية الرامية إلى تعزيز هذه الأهداف. ويقي التزامنا ثابتا بهذه الالتزامات الدولية بوصفنا دولة محايدة.

وما برحت تزداد وضوحا دوما أهمية تعزيز دور الأمم المتحدة إزاء خلفية التطورات الراهنة الإقليمية والعالمية، حيث يتطلب الأمر تركيز الجهود الجماعية واتخاذ قرارات تأخذ في الاعتبار مختلف المصالح. وتركمانستان تؤيد تعزيز وتوسيع دور الأمم المتحدة ليس فحسب في حل المشاكل العالمية بل أيضا في المناقشة الجماعية للمسائل الإقليمية، كما تؤيد الاستخدام الأوسع لإمكانيات الأمم المتحدة ومؤسساتها في اقتراح وتنفيذ مبادرات السياسة الخارجية.

ونحن نرى فرصا هائلة في مجال التعاون الوثيق مع الأمم المتحدة وهيئاتها المتخصصة في تنفيذ المشاريع الوطنية الواسعة النطاق. وفي هذا السياق نعرب عن امتناننا لتعاون قيادة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات. وتقوم حكومة تركمانستان بالتعاون مع هذه الوكالات بتنفيذ عدد من المشاريع الكبرى الاجتماعية والاقتصادية التي تحقق نتائج محددة في مجالات الرعاية الصحية والشؤون الاجتماعية والتعليم والبيئة ومجالات أخرى.

لقد مضى أكثر من عام على الأحداث المأساوية التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، والتي اضطرتنا إلى

الأمم المتحدة. وأعتقد أننا عندما نتكلم عن تعزيز الديمقراطية وإصلاح المنظمة ومحاربة الفساد والإرهاب والاتجار بالمخدرات ووقف سباق التسلح أو عن تقديم استجابات مشتركة فعالة وسريعة على الأخطار التي تهددنا فإننا نتكلم عن نفس الشيء وهو الانتماء المشترك لمنظمة تعلي وتحمي ثقتنا وعملنا المشترك، استنادا إلى المبادئ التي وحدت شعوبنا في ذلك اليوم التاريخي لإنشاء الأمم المتحدة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلّم التالي، أود أن أعلن أن تقرير المكتب سيصدر غدا صباحا بوصفه الوثيقة A/57/250، وفي هذا السياق أود أن أعلن أن الجمعية العامة ستنظر في هذا التقرير بعد ظهر يوم الجمعة الموافق ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ بعد اختتام المناقشة العامة مباشرة.

والآن أعطي الكلمة لرئيسة وفد تركمانستان، سعادة السيدة أكسولتان أتيافا.

السيدة أتيافا (تركمانستان) (تكلمت بالروسية): بادئ ذي بدء، اسمحوا لي، أن أنقل تحيات رئيس جمهورية تركمانستان، السيد سبامورات نيازوف وتمنياته بالسلام والرخاء لشعوب بلدانكم.

واسمحوا لي أن أهنيئ رئيس الجمعية العامة على انتخابه لهذا المنصب الرفيع المسؤول وأتمنى له كل نجاح في تنظيم العمل الثمر للدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة.

كما أود أن أرحب بالاتحاد السويسري وتيمور الشرقية بمناسبة عضويتهم هذا العام في الأمم المتحدة.

ما فتئت تركمانستان المحايدة، منذ الأيام الأولى لتطورها المستقل، تتعاون تعاوننا وثيقا مع الأمم المتحدة، وهي تعتبر هذا التعاون التوجه الرئيسي لسياستها الخارجية.

وهذا المحفل سيشجع على إيجاد نظام جديد من الروابط الاقتصادية بين الغرب والشرق، يقوم على التعاون المتكافئ والمشارك فيما بين الدول. وينبغي أن يكون هدفه الرئيسي هو تهيئة الظروف المؤاتية إلى أقصى حد في مجالات التجارة وأنشطة الاستثمار وإدخال التكنولوجيا الحديثة.

وعلاوة على هذا، إن عقد مثل هذه المؤتمرات الدولية سيمكّن البلدان المتقدمة النمو من تقييم الإمكانيات الحقيقية للتنمية الصناعية والاجتماعية لدول آسيا الوسطى وجنوب آسيا. زد على هذا أن عقد هذا المؤتمر الدولي يمكن البلدان النامية من تقييم الإمكانيات الحقيقية للتنمية الصناعية والاجتماعية لدول آسيا الوسطى والجنوبية.

إن بدء العمل في مشروع أنابيب الغاز عبر الأفغانية التي ستشق طريق "تركمانستان - أفغانستان - باكستان" هو في غاية الأهمية لتنمية التعاون الإقليمي. وقد وقع رؤساء جمهوريات تركمانستان وأفغانستان وباكستان اتفاقية إنشاء خطوط أنابيب الغاز الجديدة في إسلام آباد في شهر أيار/مايو من العام الحالي.

وترحب تركمانستان بالاهتمام بهذا المشروع، الذي أظهرته الشركات الكبيرة والجماعات المالية والصناعية، وفي مقدمتها بنك التنمية الآسيوية الذي يضطلع بدور فعال في عملية المفاوضات بشأن تنفيذ مشروع أنابيب الغاز عبر الأفغانية.

ومشروع أنابيب الغاز عبر الأفغانية هو مشروع ذو أهمية بالغة على المستوى الدولي اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا، وذلك من زاوية تقوية الاستقرار والأمن في المنطقة في المقام الأول. وهذا المشروع الذي سيبلغ طول أنابيبه التي تمتد في أفغانستان أكثر من ٧٠٠ كيلومترا له قيمة اجتماعية وإنسانية لا تقدر، عدا عن قيمته الاقتصادية. كما أن إنشاء خط الأنابيب هذا سيتيح للأفغانيين من الوظائف ما يزيد

تقييم مسائل الأمن لشعوبنا ودولنا من خلال مقياس جديد نوعيا وأكدت الحاجة إلى توحيد جهودنا في هذا الاتجاه.

وفي هذا السياق تأتي منطقة آسيا الوسطى في طليعة الاهتمام العالمي. إذ تعتمد آفاق السلم والأمن، من نواح عديدة، على الحوار متعدد الأطراف بشأن هذه المسائل في المنطقة.

وتعلق تركمانستان أهمية بالغة على دور الأمم المتحدة في تنشيط الحوار الإقليمي والأقليمي سعيا إلى إيجاد حلول للمشاكل البازغة. وفي هذا الصدد، أود أن أستعري انتباهكم إلى مبادرة رئيس تركمانستان لإنشاء مجلس استشاري إقليمي لرؤساء حكومات بلدان آسيا الوسطى. وهذا المجلس سيكون هيئة رفيعة المستوى مشتركة بين الدول من أجل إجراء مشاورات دورية واتخاذ قرارات مشتركة بشأن المسائل التي تمس على نحو مباشر مقدرات الدول في المنطقة والاحتياجات الحقيقية لشعوبها.

وهذه الأسس ستتضمن أساسا التجارة والتفاعل الاقتصادي والطاقة والتجارة عبر الحدود واستخدام المياه والنقل والتعاون في الميدان الإنساني. ونحن نرى أن المشاورات المتعددة الأطراف من جانب رؤساء الدول ستسهم في تطوير وتنفيذ الأعمال المتفق عليها بين الأطراف على أساس المصالح المتبادلة، وستمكن من إنشاء نظام للتفاعل الرشيد يكون فعالا إلى أبعد الحدود.

وفي هذا الصدد، تعتبر مؤاتية تماما مبادرة رئيس تركمانستان، السيد نيازوف، من أجل عقد مؤتمر دولي في تركمانستان بشأن التعاون الاقتصادي في آسيا الوسطى وجنوب آسيا، باشتراك ممثلين من المنطقة ومن الولايات المتحدة وروسيا والصين واليابان وبلدان الاتحاد الأوروبي والدول الأخرى المهتمة والمؤسسات المالية والاقتصادية الدولية.

بروتوكول كيوتو لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. أما وقد أصبحت تركمانستان طرفاً لهذا الصك الدولي الهام، فإنها تقوم بدور فعال في تنفيذ أحكامه ومبادئه، متعاونة مع المنظمات الدولية.

وفي القرن الحادي والعشرين، استحوذت على اهتمام العالم المشاكل المتعلقة بالمخزون الهائل من موارد الطاقة في حوض بحر قزوين التي لا تنشغل بها بلدان المنطقة فحسب، بل بلدان أخرى كثيرة وشركات متعددة الجنسيات أيضاً في أنحاء العالم. ومن المعروف الآن أن المخزون من البترول والغاز وبحر قزوين هو أهم مصدر للطاقة في القرن الحادي والعشرين. إن التنمية الكفؤة لهذه الموارد، بالإضافة إلى إنشاء البنية التحتية الضرورية للأنابيب التي تنقل موارد الطاقة تلك إلى الأسواق العالمية. ستضمن النمو الاقتصادي الكبير لكثير من الدول وستضمن رفاهية شعوبها. ومن الواضح أن العديد من البلدان مهتم بأمن نقل موارد الطاقة هذه. وعلى الأمم المتحدة أن تؤدي دوراً هاماً في هذه العملية.

ويمكن اعتبار أول اجتماع قمة للدول المطلة على بحر قزوين، عقد في أشقآباد في نيسان/أبريل من هذا العام، بناء على مبادرة من رئيس تركمانستان، مرحلة نوعية جديدة في هذه العملية الخاصة بالاتفاق على حل لمشكلة بحر قزوين يشترك الجميع في قبوله. ولقد أعرب الرؤساء في هذه القمة التاريخية عن إرادة دولهم وشعوبهم وهي وجوب بقاء بحر قزوين بحراً للصدقة والسلام. ونجم عن مؤتمر القمة أن دارت حول موضوع قزوين للمرة الأولى مناقشات مفتوحة على ذلك المستوى الرفيع وتوصل مؤتمر القمة إلى اتفاق قوي على ضرورة تسوية المشاكل بطريقة سلمية وبناءة. وهكذا اتخذت الخطوة الأولى نحو هدف مشترك، وهو تحديد وضع بحر قزوين.

على ١٢ ٠٠٠ وظيفة بالإضافة إلى إسهامه في بنية تحتية اجتماعية جديدة لأفغانستان.

وبصدد هذا الموضوع، نحن ندعو الأمم المتحدة لمساعدتنا في إخراج هذا المشروع إلى حيز التنفيذ بطريقة فعالة. وقد سبق لتركمانستان أن اقترحت من نفس هذه المنصة صياغة واعتماد اتفاقية دولية بشأن نظم تشغيل مشروع كهذا وضمان خطوط الأنابيب عبر دول مختلفة. ونرى أن صكا كهذا سيعطي لنا فرصة إنشاء آلية سياسية وقانونية موثوقة للنقل الآمن للمواد الخام المهمة إلى الأسواق العالمية.

وتهدف سياسة تركمانستان الخارجية بصدد الحياد الإيجابي إلى ضمان التنمية والتعاون الآمنين اللذين يتوخيان النهوض الاجتماعي لبلدان المنطقة. وينطوي هذا على إيجاد أماكن عمل جديدة ومكافحة الفقر، ويعني هذا عبارة أخرى كل شيء يدخل اليوم في إطار البعد الإنساني.

وتؤيد تركمانستان النتائج التي توصل إليها مؤتمر القمة العالمية الذي عقد أخيراً في جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة. ونعتقد أن الحلول المتوخاة لمشاكل العالم الحالية، وخاصة في المجالات الإنسانية والاجتماعية والبيئية تتطلب توجهاً جديداً للبعد الإنساني للسياسات العالمية.

ومن الناحية النوعية، أضفي على فكرة التنمية المستدامة في القرن الحادي والعشرين معنى جديد يركز على النمو الاقتصادي الدائم والثابت. ومن الجوانب الهامة للتنمية المستدامة، المحافظة على التوازن بين التقدم الصناعي والتكنولوجي من ناحية، وحماية البيئة من ناحية أخرى. واليوم إذ يتعرض هذا التوازن للاحتلال في كل أرجاء العالم، يكتسب تأكيد هذه الضرورة أهمية خاصة.

ويجهد المجتمع الدولي من أجل منع تأثير النتائج السلبية للتكنولوجيا على البيئة. ومن أبرز الأمثلة على هذا،

الماضي، وفي فيجي هذا العام. وكلا البيانين يعترف بإندونيسيا كيانا ذا سيادة، على ذلك الإقليم، ويعربان عن تأييد الحكم الذاتي الخاص الذي طُبّق على المقاطعة.

ونتيجة لذلك، فإن وفدي يعجب كيف يمكن لعضو نشط في منتدى جزر المحيط الهادئ، مثل فانواتو، أن يدلي بمثل هذا البيان الذي يتجاهل كلية هذه الحقائق. وبالإضافة إلى هذا، فإن هذا الوفد ببيانته ذاك، لا يشكك في حكمة ونزاهة منتدى جزر المحيط الهادئ فحسب، بل في حكمة ونزاهة هذه الهيئة أيضا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أدعو مندوب تركيا لإلقاء كلمته.

السيد شينغيزر (تركيا) (تكلم بالانكليزية): في خطابه خلال المناقشات العامة في ١٦ أيلول/سبتمبر، أعلن معالي السيد فارتان أوسكانيان، وزير خارجية جمهورية أرمينيا أن بلاده ستستمر في العمل من أجل الاعتراف بإبادة الجنس التي تعرض الأرمن لها، وربما يعني بهذا الأشخاص الذين كانوا ضحية الصراع المدني، والحرمان والفوضى والمأساة التي تفوق حد الوصف والتي نجمت عن الحرب العالمية الأولى.

لقد جمعنا مع الأرمن تاريخ مشترك طويل جدا يبلغ حوالي ألف عام.

عاش الأتراك وأعراق إسلامية أخرى من الأناضول أكثر من ٩٠٠ عام بسلم وجنبا إلى جنب مع الأرمن في المدن والقرى في الأناضول. وإن الأحداث الرهيبة تلك لا تمثل إلا شريحة صغيرة في هذه السلسلة المتواصلة الطويلة. وينبغي ألا يسمح الأكراد والأرمن لتلك الشريحة، مهما كانت بغیضة ومشينة، أن تحجب الغنى المتأصل لتاريخهم المشترك. كما أنه لا ينبغي أن نسمح لتلك الحقبة خاصة أن تسلبنا من مستقبل أفضل.

ومن الواضح اليوم أن التعاون والأنشطة الفعالة المتعلقة ببحر قزوين ككل لها علاقة مباشرة بضمنان الاستقرار في منطقة بحر قزوين. وتأمل تركمانستان أن تحقق منطقة بحر قزوين السلام والاستقرار والتعاون المستديم على أساس العدالة والاحترام المتبادل.

ونحن في حاجة إلى الجهود الجماعية بغية حل مشاكل المجتمع الدولي. وليس في الإمكان حل هذه المشاكل عن طريق الجهود الجماعية فحسب، بل عن طريق اضطلاع كل عضو من أعضاء المجتمع الدولي بدوره ومسؤولياته أيضا. وهذا هو المنطق الذي يوجه تصرفات تركمانستان السياسية في سعيها نحو أهداف تعزيز السلام ونحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. إن بلادنا مستعدة دائما للشراكة البناءة. وعلى الأمم المتحدة أن تكون مطمئنة إلى ما يتعلق بهذا الشأن.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): الآن أدعو الممثلين الراغبين في ممارسة حق الرد إلى إلقاء كلماتهم. وهنا أدعو ممثل إندونيسيا لإلقاء كلمته.

السيد بركايا (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): لقد طلب وفدي الكلام ليمارس حق الرد على الكلمة التي سبق لمندوب فانواتو أن ألقاها. وكلمتنا في هذا المقام هي لصالح ذلك الوفد الذي يبدو أنه، على عكس بقية أعضاء المجتمع الدولي الممثلين هنا في هذه الجمعية، تعوزه المعلومات أو أنه أثر ألا يعرف. وأود أن أقول إن وضع بابوا كجزء لا يتجزأ من جمهورية إندونيسيا قد سوى منذ زمن طويل عن طريق وساطة الأمم المتحدة.

والحقيقة أن هذه التسوية، قد اتفق عليها داخل هذه الهيئة بالذات، أي الجمعية العامة. كما أنني أريد أن ألفت نظركم إلى البيانين الختاميين للاجتماعين السنويين المتعاقبين اللذين عقدهما منتدى جزر المحيط الهادئ في ناورو في العام

وإن المؤرخين المراهقين وغير المنحازين وغير الانفعاليين يعرفون أن المسائل التاريخية تحتوي على جوانب كثيرة.

إن تركيا لم تنح إطلاقاً باللائمة على آلاف الأفراد الأبرياء من الأرمن الذين قضوا في تلك الحقبة. ولكننا نلوم من يُدعون بالشوار الوطنيين الذين توقعوا من تلك الحرب أن تخدم أهدافهم. ويجب أن يرى أرمن اليوم المسؤولية المباشرة التي تتحملها القيادة الأرمنية المتمردة والمتطرفة والعديمة الإحساس التي كانت قائمة آنذاك، والتي بدأت العمل. أما أن ننسى ما حصل للطرف الآخر، فهذا ما من شأنه إلا أن يخدم التعصب المعاصر.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/١٨.

وعلاوة على ذلك، لا يود السيد أوسكانيان أن يرى أن هذه المأساة التي وقعت أثناء الحرب قد شملت الأرمن والأتراك على حد سواء؛ وأن النظام المدني غير المستتب فعلاً، قد ازداد اضطراباً بفعل التمرد التام الذي ارتكبه وعززته عصابات أرمنية مسلحة، بتصميم منها لتسهيل الطريق لاجتياح القوات الروسية القيصريّة؛ وأن الأرمن لم يكونوا وحدهم، على الإطلاق، ضحايا تلك الحقبة المأساوية.

إن تركيا لا تريد أن تقلل من شأن معاناة الأرمن. ولا نود الاستخفاف بمشاعر الخسارة التي منيوا بها. ولكن، في معرض الحديث عن تلك الحقبة، ينبغي أن نقر بأن هناك ما لا يقل عن مليوني مسلم قضوا في ظروف مماثلة وفي وضوح النهار. هذا الأمر لا يُعتبر فصلاً من التاريخ يمكننا اللعب به لعبة الأرقام. فموت شخص واحد خسارة كبيرة. والثاني أمر لا يحتمل، سواء كانوا الأشخاص من الأتراك أو الكردستان أو الأرمن أو الجورجيين أو من الشركس. فكل شعوب المنطقة مرت بمعاناة شديدة. والآلاف من الشركس اقتلعوا بعنف من أراضيهم هرباً من الجيش القيصري. لا يمكننا، ولا يجب علينا، الاختيار من بين الأموات. يجب أن نتذكرهم كلهم.

قدمت الحكومة التركية آلاف الوثائق المتعلقة بالأرمن العثمانيين يعود تاريخها إلى أربعة قرون مضت. ومن بينها المقالات والمداولات الخاصة بمجلس الوزراء العثماني بين سنتي ١٩١٤ و ١٩٢٢. وإننا ندعو الباحثين الأرمن إلى دراسة تلك الوثائق. واسمحوا لي بأن أقول: إنه حتى يومنا هذا فإن الادعاء القائل بأنه كان هناك مخطط له سلفاً ومنفذ لإبادة الشعب الأرمني العثماني هو ادعاء غير مثبت.

ويجدر بجمهورية أرمينيا ألا تنحرف في هذه الحملة المغرضة التي تتكلم عن جانب واحد لما حصل في التاريخ.